

جامعة الشعوب الإسلامية والعربية

الجمعية التأسيسية

مكتب أفغانستان

المشكلة الأفغانية وتطورها

في المحافل الدولية

(ديسمبر ١٩٧٩ – سبتمبر ١٩٨١)

جامعة الشعوب الاسلامية والعربية
الجمعية التأسيسية
الادارة السياسية

المشكلة الأفغانية وتطورها في المحافل الدولية

(ديسمبر ١٩٧٩ – سبتمبر ١٩٨١)

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديـــــم :

أخـي القـارئ العزيــــز ،

يسرني أن أقدم اليك هذه الدراسة التي أعدتها الادارة السياسية بجامعـــة الشعوب الاسلامية والعربية عن المشكلة الافغانية وتطورها في المحافل الدوليـــــة خلال الفترة من ديسمبر ١٩٧٩ الى سبتمبر ١٩٨١ .

وتشتمل الدراسة على مقدمة توضح الهدف الاساسي للاتحاد السوفييــــتي وراء غزوته الغادرة لأفغانستان المسلمة ، وهو الوصول الى بحر العرب والمحيــط الهندى من أجل السيطرة على هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة والاقتراب مـــن حقول النفط الغنية في الخليج العربي والسعودية . ويعقب هذه المقدمة خلفيــة تاريخية لتطور العلاقات السوفيتية الافغانية وتغلغل النفوذ السوفييتي الذى أدى الى قيام انقلاب عام ١٩٧٨ ، وما اعقبه من أحداث تبلورت في التدخل العسكـــري السوفييتي السافر .

وتتناول الدراسة بعد ذلك رد الفعل العالمي للاحتلال السوفييتي لافغانستان سواء كان ذلك أمام مجلس الامن الذى عجز عن أصدار قرار حاسم بسبب الفيتـــو الروسي . أو أمام الجمعية العامة للامم المتحدة التي نظرت القضية في دورة طارئة ثم في دورتها الخامسة والثلاثين وأصدرت قرارات تعرب عن الاسف العميــــق التدخل المسلح الخارجي وتدعو الى الانسحاب التام وغير المشروط للقــــوات الغازية ، أو في اجتماعات منظمة المؤتمر الاسلامي التي اتخذت في أول الامـــر قرارا يدين العدوان السوفييتي صراحة ويؤكد قرارات الجمعية العامة للأمـــم المتحدة في هذه القضية ثم تراجعت في اجتماعاتها التالية بسبب موقف الــــدول الموالية للاتحاد السوفييتي فصدرت قراراتها خالية من التنديد أو الادانة أو حتى ذكر اسم المعتدين السوفييت صراحة ، أو في اجتماعات المجموعة الاوربية التي أدانت التدخل السوفييتي وسعت الى ايجاد حل سلمي يستند الى مبادئ القانون الدولـي وتقبله كافة الاطراف ، أو في اجتماعات دول عدم الانحياز التي وقفت فيها الـــدول المناصرة للاتحاد السوفييتي في وجه أي قرار يغضب موسكو .

كما تتناول الدراسة المبادرة الاوروبية وموقف الاتحاد السوفييتي منهـا وتمسكه بمقترحات حكومة كابول العميلة ، ثم ضغطه على باكستان لقبول تلـك المقترحات ، واعلانه بين وقت وآخر قبيل كل تحرك دولي عن استعـداده لسحب قواته بشروط يتم التفاوض بشأنها مع حكومة كابول .

وتناولت كذلك موقف المقاومة الافغانية الباسلة والظروف المحيطة بها .

وتنتهي الدراسة بتقييم للموقف بعد انقضاء عامين على الاحتـلال السوفييتي ، انتهى الى الاستنتاج بأن القضاء على هذا الاحتلال يعتمـد على التغيير الذي يتعين على المقاومة الافغانية احداثه في موقف العدو المحتـل وأعوانه وعلى التطورات الدولية في أماكن اخرى من العالم .

ولا شك أن هذه الدراسة جهد طيب في توضيح الابعاد الحقيقية للمشكلة الافغانية وفضح الاطماع السوفيتية في المنطقة والقاء الضوء على كافة الجهود التي بذلـت لايجاد حل سلمي لها واستعراض الاحتمالات الممكنة للوصول الى الحل المنشود .

خالص الشكر والتقدير للادارة السياسية - مشرفا واعضاء - على اسهامها الجاد في بعـض القضايا الرئيسية التي تواجه العالم الاسلامي ، وبصفة خاصة للدكتورة شويكار علوان التي قامت باعداد هذه الدراسة الهامة عن التطورات الاخـيرة في قضية أفغانستان المجاهدة . وفقنا الله جميعا لكل مافيه خير لامتنا الاسلامية .

محمد هارون المجددي
الامين العام المساعد للشئون الاسلاميـة
والمشرف على مكتـب أفغانستـان

القاهرة / ديسمبر ١٩٨١

الادارة السياسية

محتويات
المشكلة الافغانية وتطورها فى المحافل الدولية
(ديسمبر ١٩٧٩ - سبتمبر ١٩٨١)

المشكلة الأفغانية وتطورهـــــــا في المحافل الدوليـــــة (ديسمبر ١٩٧٩ - سبتمبر ١٩٨١)

مقدمـــــــة :

عندما اشتدت مقاومة الشعب الأفغاني للحكومات الموالية للاتحـــــــاد السوفييتي ، وعجزت الجماعات الشيوعية عن مقاومة الشعب ، وامتد أثر الثـــورة الايرانية الاسلامية الى أفغانستان مما شجع المقاومة الشعبية ، وأثار خـــوف السوفييت من تدخل الحكومات الأجنبية ، قامت قوات الاتحاد السوفييتي بغـــزو أفغانستان عسكريا في ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩ ، الأمر الذى أزعج العالم الغربـــي حيث أنها المرة الأولى ، بعد الحرب العالمية الثانية - واستقرار الأوضـــاع الدولية وتعادل حساباتها ، التى تستخدم فيها روسيا قواتها العسكرية سافـــرة خارج حدود المعسكر الشرقي .

ومن هنا أخرج احتلال الاتحاد السوفييتي لأفغانستان ما يحدث في ذلك البلد من نطاق المفهوم المتفق عليه ضمنا في الدوائر الدولية وخاصة في الغرب من اعتبار ما يحدث في دول العالم الثالث مسائل محلية لا يجب الزج بها فـــي اطار الصراع بين الشرق والغرب الى الوقوع في قلب هذا الصراع . وهكذا دخلت الأزمة الأفغانية طرفا في عمليات الاستقطاب والتوازن الدولي .

ولقد كانت أفغانستان تعتبر تاريخيا قبل التدخل العسكرى السوفييتـــي أرضا عازلة بين هذا الاخير وشبه القارة عامة وباكستان على وجه الخصوص ، لـــذا فقد اجتاحت موجة من القلق باكستان والغرب ، بل والهند أيضا ، نتيجة لهـــذا التحول الاستراتيجي الذى بدأته موسكو ، اذ رأى فيه الكثيرون الخطوة الأولـــى التي سوف يتبعها بالضرورة غزو باكستان للوصول عبر اقليم بالوشتان في خطـــ مستقيم وقصير لا يزيد عن ٩٠٠ كيلومتر الى مياه بحر العرب والمحيط الهندى ،

مما يضع الجيش السوفييتى فى مواقع استراتيجية قوية تجاه الولايات المتحـــدة والغرب نتيجة اقترابه المباشر من حقول البترول فى ايران والخليج العربـــى والسعودية .

والمعروف أن الوصول الى المياه الدافئة فى الثغور الواقعة على المحيـط الهندى هدف روسى قديم ، بينما يمكن اعتبار الوصول الى منابع البترول فى الشرق الأوسط التى يعتمد عليها العالم الحر وخاصة فى أوروبا الغربية واليابان هدفــا استراتيجيا هاما فى حسابات الاتحاد السوفييتى فى العصر الحديث . فحتــى لو جاز اعتبار الصراعات التى تقوم فى العالم الثالث أصلا صراعات محلية ، فانهــا تمس بالضرورة مصالح القوى الخارجية ، ومن ثم يجب النظر اليها فى ضوء الصـراع القائم بين الشرق والغرب .

والسؤال المطروح هو : لماذا اختار الاتحاد السوفييتى ذلك الوقـــت بالذات ليقوم باحتلال أفغانستان عسكريا ؟ ولقد بحث معهد الدراســـات الاستراتيجية الدولى هذا الموضوع المعقد فى دراسة أصدرها فى ١٨ يونيه الماضى جاء فيها أن من بين أسباب الاحتلال قلق الاتحاد السوفييتى تجاه الموقف علـى الحدود ، وازدياد المعارضة الداخلية للنظام القائم فى أفغانستان الـــذى سانده الاتحاد السوفييتى اقتصاديا وعسكريا وايديولوجيا ، وكذلك الخوف مــن أن تمتد قلاقل ايران الى داخل أفغانستان .

وكان الاتحاد السوفييتى قد وصل الى الاعتقاد بأن أفغانستان قد باتــت واقعة فى منطقة نفوذه ، وأن الغرب بدا مستعدا لتحمل هذا الوضع وان لم يقبله . وتضيف الدراسة أنه من بين الأسباب التى أدت الى احتلال السوفييت لأفغانستان موقف الدولتين العظميين من سياسة الوفاق . اذ يبدو أن الدولتين العظميين كانتا قد وصلتا الى قناعة بأن الوفاق لم يعد يعنى الكثير بالنسبة لهما . ولا شك

أن هذا الشعور كان واضحا فى الولايات المتحدة ، ولابد أنه وجد صداه فى الاتحاد السوفييتى ، والا لما أقدم على احتلال أفغانستان . وعلى أية حال فان غزو أفغانستان يعنى أن عهد الوفاق الذى بدأ منذ عشرة أعوام قد وصل الى نهايته ، وخاصة اذا أخذنا فى الاعتبار أن سقوط الشاه وعدم ولاء النظام القائم فى ايران للغرب اليوم يعنى عدم امكان اعتماد الغرب على دول المنطقة لحماية مصالحه ، مما يتطلب تدخله المباشر فى هذا الجزء من العالم لتأمين هذه المصالح وما يترتب على ذلك من احتمال وقوع المجابهة بين الشرق والغرب. ومن ناحية أخرى قد يكون الاتحاد السوفييتى قد اختار هذا الوقت بالذات لانشغال الولايات المتحدة بانتخابات الرئاسة ، ولعلمه أن دول أوروبا الغربية الحريصة على الابقاء على سياسة الوفاق ، والمنتهجة خطا مستقلا عن الولايات المتحدة لن تفعل ما من شأنه المجازفة بسياسة الوفاق والعودة الى الحرب الباردة ، حرصا على مصالحها مع الاتحاد السوفييتى ، ومراعاة لما يفرضه القرب الجغرافى منه من حذر .

لكل هذه الاعتبارات ، ولكى يتسنى لنا استخلاص مغزى تطورات القضية الأفغانية فى المحافل الدولية ، وأثر ذلك على احتمالات ايجاد تسوية للمشكلة يتعين البدء بعرض سريع لجذور القضية .

الخلفية التاريخية لتطور العلاقات السوفييتية الأفغانية

فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانت أفغانستان واقعة بين الاحتواء البريطانى ، والامبراطورية القيصرية . وفى عام ١٨٧٣ وقع بين هاتين الدولتين العظميين الاتفاق المعروف باسم " اتفاق كلاريندون - غورشيكوف" الذى رضيت روسيا بمقتضاه اعتبار أفغانستان خارج دائرة نفوذها . وبعد عدة منازعات رسمت أفغانستان وروسيا حدودهما خلال عام ١٨٩٥-١٨٩٦ .

ولقد أدت المنافسة بين روسيا وبريطانيا للسيطرة على أواسط آسيا ، ورغبة بريطانيا فى تأمين حدود الهند الشمالية الى الحروب الأفغانية بين بريطانيا والشعب الأفغانى ، التى حاولت فيها بريطانيا من موقعها فى الهند فرض سيطرتها على البلاد ومقاومة النفوذ الروسى . وعلى الرغم من أن بريطانيا لم تتمكن من احتلال أفغانستان ، الا أن الحروب الأفغانية انتهت بتنصيب عبد الرحمن خان الموالى للانجليز أميرا على البلاد . وفى عام ١٩٠٧ وقعت بريطانيا وروسيا اتفاقا يضمن استقلال أفغانستان ، وان دخلت الأخيرة فى منطقة النفوذ البريطانى ، الأمر الذى كافحه الشعب الأفغانى ببسالة وتضحية .

وفى عام ١٩١٩ نشبت حرب أفغانية ثالثة بين بريطانيا وأفغانستان نتج عنها استقلال البلاد . وتغيرت أفغانستان فى عهد أمان الله خان من امارة الى مملكة ، وسويت مشاكل الحدود الطفيفة الباقية بين روسيا وأفغانستان فى اتفاقية عام ١٩٢٦ . بعد ذلك وقفت أفغانستان الحريصة على استقلالها موقفا حذرا فى الشئون الخارجية . وخلال معظم السنوات الأولى من القرن العشرين ، كانت العلاقات بين الاتحاد السوفييتى وأفغانستان ودية ، ولكن غير وثيقة ، الا أنه بعد أن تولى محمد ظاهر شاه الحكم عام ١٩٣٣ بدأ التعاون مع الاتحاد السوفييتى يزداد ، كما بدأت تظهر فى البلاد الأحزاب اليسارية .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، وخصوصا بعد تقسيم الهند ، لجأت حكومة أفغانستان الى الاتحاد السوفييتي لمساعدتها في المجال العسكري وفي مجال التنمية الاقتصادية ، وذلك بعد أن فشلت في الحصول على مساعدات عسكرية من الغرب بالحجم الذي يتناسب مع احتياجاتها ومتطلبات دفاعها . فقد خشيت - آنئذ - الولايات المتحدة بنوع خاص من أن تستخدم أفغانستان تلك المعدات لملاحقة مطالبها في بشتونستان ، وهي منطقة في باكستان تطالب بها أفغانستان منذ أمد بعيد .

ولما كانت أفغانستان تعتبر من المناطق الحيوية جدا بالنسبة للاتحاد السوفييتي ، نظرا لموقعها الاستراتيجي ، وامكان استعمالها كقاعدة انطلاق للوصول الى المحيط الهندي ومنطقة الخليج كما سبق القول ، حرصت روسيا على التسلل الى هذا البلد المجاور من خلال التأثير على عناصر معينة في المجتمع الأفغاني ، متخفية تحت ستار المعونات العسكرية والثقافية ، ومستعينة في تحقيق أغراضها ببعض أبناء الجمهوريات السوفيتية المجاورة ممن يتقنون التحدث باللغات الأفغانية .

ولقد اتخذ هذا التسلل صورا مختلفة حتى عام ١٩٧٨ ، ففي يوليه ١٩٥٠ وقعت افغانستان والاتحاد السوفييتي اتفاقية تجارية ، ومع الوقت، أصبحت أفغانستان أكثر اعتمادا على الاتحاد السوفييتي للحصول على سلع كثيرة كانت قبل ذلك تشتريها من مصادر أخرى .

وتولى بعد ذلك الاتحاد السوفيتي التنقيب عن النفط في شمال أفغانستان بصورة تدريجية ، وفي عام ١٩٥٦ وقعت أفغانستان اتفاقا مع الاتحاد السوفييتي لشراء كمية كبيرة من العتاد والمعدات العسكرية من الكتلة الشرقية ، وبدأ السوفييت في مساعدة الافغان على بناء وتوسيع منشآتهم العسكرية وتدريب أفراد القوات

المسلحة الافغانية . وهكذا ازداد اعتماد أفغانستان على الاتحاد السوفييتي في المجالات الحيوية عبر السنين . وبحلول عام ١٩٧٨ كان مجموع المساعدات والقروض السوفيتية لافغانستان قد بلغ حوالي ١٣٠٠ مليون دولار ، وأصبح الاتحاد السوفييتي متصلا اتصالا وثيقا بموارد أفغانستان الطبيعية . ولكن أفغانستان استمرت أيضا في تلقي مساعدات من دول عديدة اخرى في مجال التنمية، حتى بعد سقوط الملكية عندما اطاح محمد داود بحكم ابن عمه ظاهر شاه في شهر يوليه ١٩٧٣ . وقد ساعد ذلك أفغانستان على الحفاظ على كيانها كدولة غير منحازة ، ذات ثقافة اسلامية تقليدية .

تغلغل النفوذ السوفييتي في أفغانستان منذ انقلاب عام ١٩٧٨

كان الشيوعيون قد استطاعوا خلال حكم الرئيس محمد داود خان استكمال تنظيم أفراد جماعاتهم وتدريبهم بمساعدة الاتحاد السوفييتي الذى كان يزودهم بالسلاح حتى تمكنوا في النهاية من القيام بالانقلاب الدموى الذى راح ضحيته الرئيس محمد داود خان وأفراد أسرته يوم ٢٧/٤/١٩٧٨ . وقد قامت بالانقلاب جماعتان سياسيتان ماركسيتان ، هما جماعة " خلق " أو الجماهير بقيادة نور الدين تراقي وحفيظ الله أمين ، وجماعة " بارتشام " أو الراية بقيادة بابراك كارمل .

وليست هناك أدلة واضحة على أن الاتحاد السوفيتي قد دبر ذلك الانقلاب وان كان لابد قد أخطر به قبل وقوعه .

وعلى الرغم من أن أفغانستان في عهد حكومة داود كانت دولة اسلامية غير منحازة ، الا أن النظامين اللذين أعقبا تلك الحكومة اتبعتا سياسات دولية يتعذر تمييزها عن سياسات الاتحاد السوفييتي .

ولقد أخذ الشعب الأفغاني ينظر الى هذه الأنظمة على أنها أنظمة معادية للاسلام وخاضعة للسيطرة السوفيتية ، وأدى اصطدام النظام الماركسي الدخيل بقيم المجتمع الاسلامية الى ردود فعل عنيفة من جانب الغالبية العظمى للشعب الافغاني ، قوبلت باجراءات قمع وابادة جماعية مارستها الحكومة بدعم من الخبراء والمستشارين العسكريين السوفييت . ولكن تلك الاجراءات رغم قسوتها لم ترهب الشعب المكافح المحافظ على دينه ومبادئه ووطنيته .

وخلال عام ١٩٧٨ وقع نظام تراقي اتفاقيات متعددة مع دول أوروبا الشرقية ، وعددا ضئيلا من الاتفاقيات مع الحكومات الغربية ، مشيرا بذلك الى عزمه على الاتجاه نحو علاقة أوثق مع الاتحاد السوفييتي .

وانهار ائتلاف جماعتي خلق وبارتشام بعد تسلمهما الحكم بوقت قصير ، وابتعد الخلقيون الشخصيات البرتشامية البارزة من الحكم بتعيينها في مناصب دبلوماسية . وكان بابراك كارمل من بين الذين تفاهم النظام الى احدى دول اوروبا الشرقية حيث عين سفيرا في براغ . وفي وقت لاحق طرد الخلقيون جميع البرتشاميين تقريبا من المناصب الحكومية ، وجرد بابراك كارمل من جنسيته ، وطلب منه العودة للمحاكمة ، ولكنه خشي ان عاد أن يعدم .

وفي أواخر عام ١٩٧٨ اشتدت معارضة الشعب الأفغاني لحكومة خلق وتشكلت جماعات المقاومة في سائر أنحاء البلاد ، واعلنت الجهاد المقدس ضد النظام الماركسي والمتسللين السوفييت .

واستطاع المجاهدون وقد انضم اليهم الالاف من أفراد الجيش الافغاني بأسلحتهم تحرير مساحات كبيرة من الأراضي ، رغم استعانة النظام الماركسي في كابول بالمستشارين والخبراء العسكريين السوفييت .

وفى شهر أغسطس من صيف عام ١٩٧٩ اشتدت المقاومة ، وأدت حركة عصيان عسكرية ضد حكومة تراقى الى زيادة حادة فى التغلغل السوفييتى فى البلاد ، حتى بلغ عدد المستشارين والجنود المقاتلين السوفييت فى نهاية سبتمبر عام ١٩٧٩ أكثر من ٣٠٠٠ شخص ، بينما أعلنت منظمة العفو الدولية أن حكومة تراقى زجت بأكثر من ٤٠٠٠ شخص فى السجون خلال الشهور الأولى من تسلمها الحكم ، وذكر مراقبون دوليون آخرون أن عدد المحتجزين فى سجن بول أى تشاركى فى كابول قد بلغ ٢٠٠٠ سجين .

وأمام عجز تراقى عن القضاء على المقاومة ، قاد رئيس الوزراء حفيظ الله أمين بمساندة السوفييت انقلابا دمويا ضد تراقى قتل فيه الأخير أثناء تبادل اطلاق النار فى قصر الشعب . وأعلنت استقالة تراقى لأسباب صحية وتعيين أمين رئيسا فى ١٦ سبتمبر ، ولم تعلن الوفاة الا بعد أيام .

ولم يؤد هذا الانقلاب الا الى مزيد من اراقة الدماء واشتدت حدة المقاومة وازدادت انتشارا فى كافة أنحاء البلاد . وبدأت حملة اغتيالات ضد النظام وضد السوفييت واستمر وضع الحكومة فى تدهور .

وأمام عجز حفيظ الله أمين بدوره عن مواجهة الثورة الشعبية المتأججة فى البلاد ، قام الاتحاد السوفييتى يوم ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩ بغزوه السافر لأفغانستان الذى استخدمت فيه أحدث الأسلحة . وقتل حفيظ الله أمين وعدد من معاونيه وجرد الجنود والمستشارون السوفييت بعض وحدات الجيش الأفغانى من السلاح .

وأعلن أن بابراك كارمل زعيم جناح بارتشام قد انتخب رئيسا جديدا لافغانستان ، وكان الروس قد نقلوه جوا من منفاه فى أوروبا الشرقية الى أفغانستان بعد الانقلاب الذى أطاح بحفيظ الله أمين . وأعلن بابراك كارمل أنه قد طلب مساعدة الروس لوضع حد للاضطرابات الناجمة عما اسماه تدخل القوى الامبريالية فى شئون أفغانستان مدعيا أن حفيظ الله أمين قد قتل

لأنه كان عميلا للمخابرات الأمريكية ، ولقتله العديد من المواطنين . وعندما سئل لماذا لم يتقدم بشكوى الى الأمم المتحدة ضد هذا التدخل كان رده أنه من الطبيعي أن يلجأ المرء عند الخطر الى جيرانه وأصدقائه !

وبعد الغزو السوفييتي تدفق الآلاف من المدنيين السوفييت الى البلاد ليسيطروا على جميع جوانب الحياة الافغانية في ظل وجود عسكري سوفييتي قوي . وقد بلغ عدد القوات السوفيتية في أفغانستان حتى كتابة هذه السطور ما يقرب من مائة وعشرة آلاف جندي . وتصدت المقاومة الشعبية للقوات الغازية التي حاولت تحطيم الثورة باتباع أساليب البطش والارهاب كهدم القرى وقتل الآلاف ، واستعمال الأسلحة الفتاكة والغازات السامة ، دون جدوى ، واشتد المجاهدون وتدفق اللاجئون الى باكستان .

رد الفعل العالمي للاحتلال السوفييتي لأفغانستـــــان
وعجز مجلس الأمن الدولي عن ادانة الاحتـــــلال

قوبل العدوان السوفييتي الصارخ على أفغانستان بادانة صريحة من قبـــل الغالبية العظمى من المجتمع الدولي ، فباستثناء عدد ضئيل من الدول المنحازة الى الاتحاد السوفييتي انتقد المجتمع الدولي بأكمله تقريبا الغزو السوفييتـــــى لأفغانستان الذى وصف بأنه خرق فاضح لمبادىء أساسية فى القانون الدولـــى ، لا يتمشى مع أهداف ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، لا سيما أن المعتدى هـــو دولة كبرى تعتبر فى مقدمة الدول المسئولة عن الحفاظ على الأمن والاستقرار والسلام فى العالم .

مجلس الأمن يعجز عن ادانة الغزو السوفييتى :

ولقد كان من الطبيعى أن تعرض قضية لها مثل هذه الخطورة على الســلام على مجلس الأمن ، لمنع تدهور الموقف ، ومن ثم بدأت مجموعة الدول الاسلاميــة والدول غير المنحازة فورا فى اجراء الاتصالات اللازمة لاثارة المشكلة فى الامـــم المتحدة . وأسفرت هذه الاتصالات عن عقد جلسة خاصة لمجلس الامن فى أوائل يناير لمناقشة القضية . وفى ٧ يناير قدم الى المجلس مشروع قرار يؤكد استقـــلال وسيادة كل دولة كمبدأ اساسى من مبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، ويشجب بشـدة التدخل المسلح فى أفغانستان ، ويؤكد وجوب احترام سيادتها واستقلالهـــا ، كما يدعو فى الفقرة العاملة الرابعة الى " الانسحاب العاجل وغير المشروط لجميـــع القوات الاجنبية من أفغانستان ليتمكن شعبها من تقرير شكل الحكم الخاص بـــه واختيار أنظمته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهو متحرر من التدخل أو الاكراه او التقييدات الخارجية من أى نوع كان ". (١)

---

(١) ملحق / ١ - مشروع القرار المقدم الى مجلس الأمن فى ٧ يناير ١٩٨٠ .

ولكن بالرغم من الادانة شبه الجماعية للتدخل السوفييتي ، استعمل الأخير حق النقض (الفيتو) فتعطل التصويت ، وانتهت جلسة مجلس الأمن يوم ٩/١/٨٠ بتوجيه طلب الى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتعقد دورة استثنائية لبحث مشكلة أفغانستان . (٢)

ولم يستطع الفيتو السوفييتي اسكات المعارضة الدولية العنيفة للغزوالسوفيتي لأفغانستان ، وواصلت أسرة المجتمع الدولي التعبير عن سخطها سواء بالعمل الانفرادى ، أو بالعمل الجماعي في المحافل الدولية والاقليمية والشعبية . ففى نفس الوقت الذى وضح فيه عجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرار ضد الاحتلال السوفييتي لهذا البلد الاسلامي ، اعلنت الدول العربية المعتدلة ادانتهاللاحتلال ، كما ادانه أيضا العراق ، وهو عضو بارز في مجموعة دول الرفض .

وفي ٢٠ يناير دعا الرئيس كارتر المجتمع الدولي الى النظر فى نقل أوتأجيل او الغاء دورة الألعاب الاولمبية الصيفية ، التي كانت ستعقد في موسكو ، اذا لم يتم سحب القوات السوفيتية كليا من أفغانستان في غضون شهر من تاريخه . وقد أيدت الحكومة البريطانية والبرلمان بقوة دعوة الولايات المتحدة لمقاطعة دورة الألعاب الاولمبية تلك ، كما اعلنت عدة دول عزمها على مقاطعتها عند انتهاء المدة التي حددها الرئيس كارتر ، دون أن يسحب الاتحاد السوفييتي قواته من أفغانستان .

كذلك اتخذت دول متعددة من دول العالم الحر اجراءات اقتصادية منفردة ضد الاتحاد السوفييتي ، فقررت الحكومة الامريكية الحد من بيع الحبوب

---

(٢) قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٢ (١٩٨٠) المؤرخ ٩ يناير ١٩٨٠.

اليه ، وتخفيض نقل التكنولوجيا التي يحتاجها بشدة . كما أعلنت المملكة المتحدة تخفيضا في اعانات التصدير الى الاتحاد السوفييتي ، وفرضت استراليا ونيوزيلنده عقوبات اقتصادية ضد الاتحاد السوفييتي وخفضت اتصالاتها معه . ونددت حكومة اليابان علنا بالغزو السوفييتي وألغت مساعداتها لأفغانستان . وقد نددت دول أمريكا اللاتينية جميعها بالاعمال السوفيتية ، باستثناء كوبا ونيكاراجوا وجرانادا وعلى الرغم من امتناع حكومة الهند عن التنديد علنا بالاتحاد السوفييتي أعرب المسئولون فيها عن قلقهم من أن تؤدى الازمة الافغانية الى تهديد استقرار المنطقة وحثوا على انسحاب القوات العسكرية السوفيتية في أفغانستان . هذا ولم يخل حتى العالم الشيوعي من أصوات تعترض على التصرفات السوفيتية . فعلاوة على الصين والبانيا المعروفتين بمناوأتهما للاتحاد السوفييتي ، انتقدت كل من رومانيا ويوغوسلافيا التدخل السوفييتي في أفغانستان ، كما أعربت كوريا الشمالية عن قلقها بشأن هذا التدخل ورفض وفدها في مؤتمر للبرلمانيين من ١٢ دولة شيوعية عقد في فبراير ١٩٨٠ تأييد قرار يعرب عن التضامن مع نظام بابراك كارمل . (٣)

وعلى الصعيد الشعبي ، أنشأت جامعة الشعوب الاسلامية والعربية مكتبا لشئون افغانستان وعقدت اجتماعا استثنائيا في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الافغاني حضره قادة الجهاد الافغاني الذين حضروا الى القاهرة بدعوة من امين عام الجامعة ، كما اتخذت جمعيتها التأسيسية عدة قرارات بشأن القضية الافغانية تهدف الى تأمين تضامن الشعوب العربية والاسلامية مع شعب أفغانستان المجاهد وتقديم العون له في كفاحه ضد الاستعمار السوفييتي وتركيز الجهود للعمل على ادانة الغزو السوفييتي لافغانستان في المحافل الدولية والاقليمية والوطنية والمنظمات المعنية بحفظ السلام وحقوق الانسان .

---

(٣) وكالة الاتصال الدولي للولايات المتحدة الامريكية ، المغزى العالمي لاحتلال الاتحاد السوفيتي لافغانستان (بدون تاريخ) ، ص ٥ .

كما اجتمعت محكمة الشعوب الدائمة فى ستوكهولم فى الفترة من ١-٣مايو ١٩٨١ لبحث موضوع التدخل السوفييتى فى أفغانستان ، وبعد أن استمعت الى آراء وشهادات العديد من رجال القانون والعلماء والصحفيين العالميين أصدرت حكمها بأن وجود القوات السوفيتية فى أفغانستان يخالف مبادئ القانون الدولى ، كما يعتبر عدوانا يحرمه ميثاق الامم المتحدة وينطبق عليه تعريف الحرب العدوانية فى قرارى الجمعية العامة رقم ٤ (٣٣١٤ (د ٢٩) ورقم ٢٦٢٣ (د ٢٥) . كما أدانت المحكمة الاتحاد السوفييتى لانتهاكه حق الشعب الافغانى فى تقرير مصيره طبقا للبند الخاص من الاعلان العالمى لحقوق الانسان . (٤)

وقد انعكس هذا السخط والقلق العالميان فى القرارات التى اتخذتها المنظمات الدولية بصدد القضية وفى الحلول والمبادرات التى تقدمت بها بعض الدول منفردة أو عن طريق المنظمات الاقليمية التى تنتمى اليها . ومن الطبيعى أن تكون تلك القرارات والمبادرات نتيجة لتفاعل آراء الاطراف المعنية مع تطورات الموقف فى أفغانستان والمتغيرات الدولية التى حدثت منذ الغزو السوفييتى . لذا رأينا أن نتناول فى الصفحات التالية تطورات القضية على الصعيد الدولى حسب الترتيب الزمنى قبل أن نوجز مواقف الأطراف المعنية .

تطورات القضية الأفغانية فى الفترة من يناير ١٩٨٠ حتى سبتمبر ١٩٨١

القضية أمام الدورة الطارئة للجمعية العامة للامم المتحدة :

اثر انتهاء جلسة مجلس الامن السابق الاشارة اليها ، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها الطارئة ، وبعد بحث الموضوع أصدرت بيوم ١٤/١/١٩٨٠ بأغلبية ١٠٤ صوتا ضد ١٨ وامتناع ١٨ عن التصويت قرارا أعربت فيه عن قلقها العميق للتطورات الاخيرة فى أفغانستان ولتدفق اللاجئين منها ،

وللتصعيد الخطير في الموقف المتوتر هناك ، والتنافس المتزايد الذى يعود بالضرر على مصالح الدول ، وخاصة دول عدم الانحياز .

ولقد أعربت الجمعية العامة عن أسفها الشديد للتدخل المسلح الأجنبي في أفغانستان وناشدت كافة الدول احترام السيادة والسلامة الاقليمية ، والاستقلال السياسي والوضع غير المنحاز لافغانستان حتى يتمكن شعبها من تقرير شكل حكومته واختيار نظمه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية دون أى تدخل أو قسر أو قمع من أى نوع كما ناشدت الجمعية في ذات القرار كافة الدول والمنظمات الدولية تقديم المساعدات للاجئين الافغان بالتعاون مع المفوض العام للاجئين بالامم المتحدة ، ودعت كافة الاطراف المعنية الى العمل من أجل تحقيق الظروف اللازمة لعودتهم طوعا الى ديارهم . وأخيرا دعت الجمعية العامة مجلس الامن للنظر في الطرق والوسائل التى يمكن أن تساعد في تنفيذ القرار . (٥)

وجدير بالذكر أن ٥٦ دولة من بين دول عدم الانحياز قد صوتت مع قرار الجمعية العامة مقابل ٩ أصوات ، كما تجدر الاشارة أيضا الى أنه بالرغم من أن القرار جاء خلوا من أى ادانة أو شجب أو تنديد بالاتحاد السوفييتى أو الاشارة له بالاسم ، الا أن ست دول عربية لم تصوت لصالح القرار رغم لهجته الهادئة . فقد كانت اليمن الديمقراطية من بين الدول التى عارضت القرار . وكانت كل من الجزائر وسوريا واليمن الشمالية من بين الدول التى امتنعت عن التصويت ، بينما تغيب كل من السودان وليبيا عن الاجتماع الذى جرى فيه التصويت على القرار .

<u>المؤتمر الاسلامي يبحث القضية في دورة طارئة :</u>

عقد المؤتمر الاسلامي دورة طارئة في الفترة من ٢٧ الى ٢٩ يناير ١٩٨٠ في اسلام أباد اشتركت فيها ٣٦ دولة اسلامية لمناقشة قضيتى أفغانستا

---

(٥) ملحق ٢ ـ قرار الجمعية العامة د . أ . ط ـ ١/٦

وأصدر بشأنها قرارا فى ٢٩ يناير يعرب فيه عن قلق الدول الاسلامية لتدخل الاتحاد السوفييتى وعدوانه على الشعب الأفغانى ، ويدعو كافة الشعوب والحكومات الى مواصلة ادانة هذا العدوان بوصفه عدوانا على حقوق الانسان وانتهاكا للحريات الشعوب لا يمكن تجاهله ، ويطالب بالانسحاب من أفغانستان ويقرر تعليق عضوية أفغانستان فى منظمة المؤتمر الاسلامى ويدعو الدول الاعضاء الى قطع العلاقات الدبلوماسية معها حتى يتم الانسحاب الكامل للقوات السوفيتية من الأراضى الافغانية . كما أوصى المؤتمر جميع الدول والشعوب بتأييد الشعب الافغانى والتضامن معه فى نضاله العادل لحماية عقيدته واستقلاله الوطنى ، ولاسترداد حقه فى تقرير مصيره ، وبمؤازرة اللاجئين الافغان وتأييد الدول المجاورة لأفغانستان ، وبالاضافة الى ذلك ، اقترح المؤتمر أن تعيد الدول الاعضاء النظر فى الاشتراك فى دورة الألعاب الاولمبية فى موسكو اذا لم يسحب السوفييت قواتهم من أفغانستان . (٦)

<u>لجنة حقوق الانسان الدولية تدين تصرفات الاتحاد السوفييتى فى أفغانستان :</u>

كذلك بحثت لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة فى اجتماعها السنوى قضية أفغانستان واتخذت بشأنها قرارا فى ١٤ فبراير ١٩٨٠ يدين العدوان العسكرى السوفييتى ويطالب بالانسحاب الفورى وغير المشروط لجميع الجنود السوفييت المرابطين فوق الاراضى الأفغانية . وعلى الرغم من أن مندوب الاتحاد السوفييتى فى اللجنة قد أعلن أن القرار غير قانونى وغير ملزم لدولته ،

---

(٦) ملحق / ٣ نص القرار الاجماعى الذى اتخذه المؤتمر فى اسلام أباد - يناير ١٩٨٠ .

وأنه سوف يزيد من حدة التوتر فى آسيا ، فقد صوت مع القرار ٢٧ من أعضاء اللجنة الـ ٤٣ بينما صوت ضده ٨ دول فقط وامتنع عن التصويت ست دول كانت الهند من بينها .

وقد دعا قرار لجنة حقوق الانسان الدول الاعضاء لمساعدة الثوار فى كفاحهم ضد النظام القائم فى كابول . (٧)

ووصفت يوغوسلافيا والهند اللتان امتنعتا من التصويت القرار بأنه منحاز الى جانب واحد وأن من شأنه أن يشعل الخلاف بدلا من تقديم حل بناء له ، بينما أوضحت بريطانيا انها صوتت مع القرار لانه لاول مرة منذ الحرب العالمية الثانية يستخدم الاتحاد السوفييتى اعدادا كبيرة من الجنود لاحتلال بلد مجاور خارج القارة الأوروبية . (٨)

<u>دول المجتمع الأوروبى تدين التدخل السوفييتى وتقترح تحييد أفغانستان :</u>

كانت دول المجتمع الأوروبى التسع قد ادانت فى عدد من المناسبات الاحتلال السوفييتى لافغانستان . فقد اصدر وزراء خارجية السوق الاوروبية المشتركة فى ١٥ يناير ١٩٨٠ تصريحا ادانوا فيه التدخل السوفييتى فى ذلك البلد المسلم ووصفوه بأنه " تدخل صارخ فى الشئون الداخلية لبلد غير منحاز ينتمى الى العالم الاسلامى . (٩) كما اتخذ البرلمان الاوروبى فى ستراسبورج قرارا مماثلا فى ١٦ يناير ١٩٨٠ . كذلك صدر بيان عن المجموعة الاوروبية ورابطة

---

(٧) ملحق / ٤ نص قرار لجنة حقوق الانسان .

(٨) ص ١٥٤٠٧ The Asian Recorder, 1980-1981.

(٩) ملحق / ٥ - تصريح وزراء خارجية دول المجتمع الاوروبى بتاريخ ١٥ يناير ١٩٨٠ .

جنوب شرقي آسيا يوم ٨ مارس فى كوالا لامبور بشجب التدخل السوفييتى فى أفغانستان ويدعو الى انسحاب كافة القوى الاجنبية من هذا البلد .(١٠)

الا أن المجموعة الاوروبية لم تقف عند حد الادانة ، بل حاولت ايجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة الخطيرة . ففى ١٩ فبراير ١٩٨٠ ، وافقت دول السوق الاوروبية المشتركة ابان اجتماع للتعاون الاقتصادى عقد فى روما على الاقتراح المقدم من لورد كارينجتون للعمل على جعل أفغانستان دولة محايدة خارج نطاق صراعات القوى العظمى .

وأشار لورد كارينجتون فى مؤتمر صحفى الى السوابق التاريخية لحياد أفغانستان ، اذ عقد فى القرن الماضى - بعد الحرب الافغانية - اتفاق بين روسيا وبريطانيا باعتبارها حائمة للهند تعهد فيها الطرفان بعدم احتلال أفغانستان ، واستمر العمل بذلك الاتفاق حتى حصول الهند وباكستان على استقلالهما عام ١٩٤٧ .

ولقد أصدر وزراء خارجية دول السوق الاوروبية المشتركة بيانا حول الموضوع اعربوا فيه عن عزمهم على مواجهة المشكلة بعمق أكثر من ذى قبل ، والعمل على تنسيق مواقفهم مع مواقف حلفائهم وأصدقائهم من الذين يهمهم الاستقرار فى المنطقة .

وكان من رأى المجموعة الاقتصادية الاوروبية أنه يمكن لمبادرتهم هذه أن تشكل حلا بناء للمشكلة يتفق مع قرار الجمعية العامة ويقبله السوفييت بعد أن

---

(١٠) ملحق / ٦ - مقتطفات من البيان المشترك للمجتمع الاوروبى ورابطة دول جنوب شرق آسيا حول قضايا سياسية - بتاريخ ٨ مارس ١٩٨٠ .

وضح لهم انهم قد أخطأوا تقدير رد فعل العالم لتدخلهم العسكرى فى أفغانستان كما يحوز أيضا على تأييد العالم الاسلامى ومجموعة دول عدم الانحياز . وطبيعى أن الأمل فى قبول الاتحاد السوفييتى لهذا الاقتراح كان مبنيا على فرضيـــة أن الأخير كان سوف يرى فيه مخرجا له من مأزقه يتيح له الانسحاب بكرامة والظهـــور بمظهر الدولة العظمى التى أضطرت اضطرارا لاحتلال دولة صغيرة مجاورة لحمايـــة امنها ضد " التهديدات الخارجية ".

اقتراح باكستان وضع قوات دولية لحفظ السلام فى باكستان :

اقترحت باكستان وضع قوات دولية لحفظ السلام فى باكستان ، فقد دعـــا محمد ضياء الحق ، رئيس باكستان فى السابع من شهر مارس عام ١٩٨٠ فـــى خطاب ألقاه فى مؤتمر محلى الى وضع قوات دولية تشترك فيها بعض الدول الاسلامية والدول غير المنحازة والامم المتحدة ، وذلك لضمان عدم تدخل أى جهة كانـــت فى شئون أفغانستان الداخلية . وأعلن ضياء الحق عن استعداد حكومته لدعوة لجنة دولية فى أى وقت للتفتيش فى معسكرات اللاجئين للتأكد من عدم صـــدق دعوى أن باكستان تدرب اللاجئين تدريبا عسكريا للحرب فى أفغانستان .

وقبل ذلك كان أغا شاهى - وزير خارجية باكستان - قد صرح بأن بـــلاده على استعداد للاشتراك فى أية عملية ثنائية أو دولية تستهدف الوصول الى ضمـــان الدولتين العظميين لاستقلال وحياد وعدم انحياز افغانستان بعد انسحـــاب القوات السوفيتية .

حكومة كابول تقـــدم شروطها لحل المشكلة :

بعد أن وضح مدى استنكار العالم للتدخل السوفييتى المسلح فى أفغانستان فى الشهور الأولى من الاحتلال ، دأب الاتحاد السوفييتى والنظام العميل فـــى كابول على التظاهر بالرغبة فى التوصل الى حل سلمى للمشكلة وان لم تفلـــح مناوراتهم فى اخفاء حقيقة نواياهم فى الاستمرار فى السيطرة على أفغانستان .

وفى ١٤ مايو ١٩٨٠ اصدرت حكومة كابول بايعاز من الاتحاد السوفييتي بيانا بالأسس التى تقترحها لتطبيع العلاقات بين أفغانستان وكل من ايران وباكستان ، وهما الدولتان اللتان تتهمهما حكومة كارمل بايواء وتحريض "المتمردين " ضد الثورة الافغانية " - وقدمت حكومة كابول برنامجا للحل السياسي يعتمد على ثمانية مبادىء أهمها اجراء مباحثات مع كل من الدولتين على حدة بهدف التوصل الى اتفاقيات ثنائية للتعاون والصداقة مبنية على مبادىء حسن الجوار والتعهد بالامتناع عن أى نشاطات عسكرية أو عدائية من أراضى طرف على أراضى الطرف الآخر ، ودعوة الافغان المتواجدين فى باكستان للعودة الى بلادهم مع ضمان حرياتهم على أساس قرار العفو الصادر من الحكومة الأفغانية فى ١/١/١٩٨٠ ، وحث باكستان والدول المجاورة على تسهيل عودة هؤلاء اللاجئين . كما يتضمن الحل السلمى المقترح اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع اى تدخل فى شئون أفغانستان الداخلية وتعهد دول عظمى مقبولة من كل من أفغانستان والدول الأخرى الاطراف فى الاتفاقيات الثنائية المقترحة بضمان احترام الاتفاقيات المبرمة على أن يكون الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ضمن هذه الدول ، وعلى أن تتعهد الولايات المتحدة من جهتها بمنع أى نشاط معاد ضد أفغانستان بما فى ذلك أى نشاط معاد من داخل أراضى أى طرف ثالث .

ويعلق البرنامج انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان على تحقيق المبادىء سالفة الذكر ، كما يتضمن النص على أن تكون منطقة المحيط الهندى منطقة سلام خالية من أى تحركات عسكرية أو سياسية من قبل " دول غريبة عن المنطقة " . أخيرا يؤكد البيان رفض مناقشة أية مسائل أو مصالح تخص أفغانستان أو اتخاذ أى اجراء أو قرار بشأنها فى غياب حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية . (١١)

---

(١١) ص ١٥٥٥١ The Asian Recorder 1980-1981,

وقد رفضت باكستان - الحريصة على عدم الاعتراف بنظام كابول - اقتراح أفغانستان بعقد محادثات ثنائية مع انظام كارمل لحل المشكلة .

مناقشة القضية في الدورة الحادية عشر لوزراء خارجية دول المؤتمر الاسلامي في اسلام أباد :

كانت مشكلة أفغانستان من أهم بنود جدول أعمال الدورة الحادية عشر لوزراء خارجية دول المؤتمر الاسلامي الذى انعقد في اسلام أباد في الفترة من ١٧ الى ٢٢ مايو ١٩٨٠ . وكما حدث في الدورة الطارئة لمؤتمر وزراء الخارجية المنعقد في يناير ١٩٨٠ برزت خلال المناقشات في هذه الدورة أربعة اتجاهات كان أحدها الاتجاه الذى تزعمته اليمن الديمقراطية ، والذى كان يصر على عدم اجراء أية مناقشات بخصوص الموضوع ، بل ويرفض مجرد ادراج القضية في جدول أعمال المؤتمر على أساس أن في ذلك تدخلا خطيرا في الشئون الداخلية لدولة ذات سيادة وهى أفغانستان .

أما الاتجاه الثاني الذى تزعمته سوريا والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية فكان يرفض توجيه أى ادانة أو شجب أو اتهام للاتحاد السوفييتي باعتباره الصديق الاوحد للعالم العربي ، والاكتفاء بالاعراب عن القلق للتدخل الأجنبي وللموقف الخطير في أفغانستان وللمعاناة التي يلقاها اللاجئون الأفغان ، والعمل من أجل تشجيع الجهود الاقليمية والدولية التي تهدف الى الوصول الى تسوية سلمية لهذه المشكلة .

وكان الاتجاه الثالث ، والذى تزعمته السعودية ودول الخليج ، يدعو الى ضرورة التنديد بالعدوان السوفييتي وادانته والاصرار على الانسحاب التام والفورى وغير المشروط للقوات السوفيتية المعتدية من أفغانستان والى تقديم كافة أنواع الدعم العسكرى والمالى والسياسى الى المجاهدين الأفغان لتمكينهم من

مقاومة التدخل السوفييتى المسلح واختيار نظام الحكم الذى يريدونه دون تدخل أو قهر أجنبى .

أما الاتجاه الرابع فكان يتراوح بين التأييد الجزئى لأحد هذه الاتجاهات تارة، وتجنب المناقشة تارة أخرى ، او التغيب كلية عن الاجتماعات والتصويت لسبب أو لآخر .

وفى يوم ٢٢ مايو ، انتهى المؤتمر أعماله وأكد فى قراره الخاص بأفغانستان ما جاء فى القرار الذى سبق أن اتخذه فى هذا الشأن فى الجلسة الطارئة سالفة الذكر حول التدخل السوفييتى فى أفغانستان ونتائجه . فالى جانب اعرابه عن قلقه لاستمرار الوجود العسكرى السوفييتى فى أفغانستان كرر المؤتمر المطالبة بالانسحاب الفورى التام غير المشروط للقوات السوفيتية .

وأكد المؤتمر فى قراره أيضا على وجوب احترام حقوق الشعب الأفغانى غير القابلة للتصرف فى تحديد نوع حكومته وفى اختيار النظام الاقتصادى والسياسى والاجتماعى الصالح له، بعيدا عن أى تدخل أجنبى أو ضغوط أجنبية ، ودعى الى توفير الظروف المناسبة لعودة اللاجئين الافغان الى ديارهم فى أمان وشرف ، كما ناشد كافة الدول تقديم العون لتخفيف آلام اللاجئين .

هذا ، وقد قرر المؤتمر تكوين لجنة ثلاثية من وزراء خارجية باكستان وايران وأمين عام منظمة المؤتمر الاسلامى لبحث الطرق والوسائل المناسبة لايجاد حل شامل لأزمة أفغانستان ، بما فى ذلك عقد المشاورات اللازمة والدعوة لمؤتمر دولى تحت رعاية الأمم المتحدة أو خارج اطارها لحل المشكلة . كما أعرب المؤتمر عن أمل الدول الاسلامية فى أن تقوم الدول غير المنحازة بدور فعال من أجل تحقيق سلام شامل لمشكلة أفغانستان يتفق مع القرار الحالى ، وذلك بغية تحقيق السلام والاستقرار فى المنطقة وفى العالم ، وتحقيقا لأهداف وأغراض حركة عدم الانحياز.

ولقد تميّز هذا القرار عن القرار السابق اتخاذه فى شهر يناير بخلوه من أى ادانة أو شجب أو تنديد صريح بالاتحاد السوفييتى ، ومن أى نصوص تتعلق باتخاذ اجراءات ضد الاتحاد السوفييتى أو النظام القائم فى كابول ، كما تميّز أيضـــا باتجاهه لتدويل المشكلة الافغانية باشراك حركة عدم الانحياز والامم المتحـــدة فيها ، مع التركيز على أسلوب البحث عن حل سلمى للمشكلة .

وقد رد شاه محمد دوست وزير خارجية النظام الماركسى فى أفغانستان على القرار فى مؤتمر صحفى يوم ٢٧ مايو قال فيه ان القرارات التى اتخذت فى الدورة الحادية عشر لوزراء خارجية دول المؤتمر الاسلامى غير شرعية وغير ملزمة لبلاده ، ومن ثـــم رفضت حكومة كارمل اجراء محادثات مع اللجنة الثلاثية . (١٢)

اجتماع قمة البندقية ومناورة أخرى للاتحاد السوفييتى :

فى أواخر شهر يونيه من العام الماضى اجتمع قادة الدول السبع الصناعيـــة الكبرى فى البندقية وأصدروا بيانا يؤكدون فيه اصرارهم على عدم قبول الاحتـــلال السوفييتى المسلح لافغانستان فى الحاضر ولا فى المستقبل ، اذ أنه يتنافى مـــع ارادة الشعب الافغانى ، كما يتنافى مع مبادىء الأمم المتحدة والجهود الراميـــة الى تحقيق الوفاق الحقيقى ويهدد أمن المنطقة والعالم أجمع .

وأكدت المجموعة فى بيانها مساندتها لمبادرة المؤتمر الاسلامى ولكل الجهود الرامية لتحقيق استقلال وأمن دول المنطقة السياسى ، وتأييدها الكامل لـــلآراء التى أعلنتها الغالبية العظمى لدول العالم فى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة.(١٣)

---

(١٢) المرجع السابق ص ١٥٥٦٠-١٥٥٦١ .

(١٣) المرجع السابق ص ١٥٦٥٤ .

وفى نفس الوقت، أعلنت وكالة تاس أن الاتحاد السوفييتى يعتزم سحب بعض قواته من أفغانستان ليثبت التزامه بايجاد حل للمشكلة .

ولقد أحدث هذا النبأ ردود فعل عديدة فى الدوائر الدولية ، فبينما وصفته الهند بأنه خطوة فى الاتجاه الصحيح ، أعلنت اللجنة الدائمة للمؤتمر الاسلامى أن الانسحاب التام غير المشروط فقط يمكن أن يكون أساسا لايجاد حل سلمى لمشكلة أفغانستان .

أما قيادات الدول السبع المجتمعة فى البندقية فقد أعلنت ترحيبها بالانسحاب الجزئى من أفغانستان اذا كان سيؤدى الى انسحاب تام ودائم من البلاد .

ولعل وصف الصين للعرض السوفييتى بأنه كان مجرد مناورة لتحويل أنظار العالم عن قمة البندقية كان أقرب الى الحقيقة ، فقد أثبتت الأيام أن الاتحاد السوفييتى وحكومة كابول يعمدون الى اصدار مثل هذه التصريحات التى توحى بالمرونة ابان أو قبيل انعقاد المؤتمرات الدولية أو الاقليمية التى يناقش فيها موضوع أفغانستان بهدف امتصاص الانتقادات المتوقعة لاستمرار الاحتلال السوفييتى لأفغانستان أو على الأقل للتخفيف من حدتها .

مناقشة القضية فى الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة :

عرضت القضية الأفغانية مرة أخرى على الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الخامسة والثلاثين ، وبعد مناقشات دامت ثلاثة أيام أصدرت الجمعية العامة فى ٢٠ / ١١ / ١٩٨٠ قرارا مؤكدا لما جاء فى قرار الجمعية العامة السابق بشأن الموضوع ، تعرب فيه عن أسفها الشديد للتدخل المسلح فى أفغانستان وتطالب بانسحاب القوات الاجنبية الفورى من أراضيها ، وتدعو مجلس الأمن للنظر

فى السبل والوسائل التى تساعد على تنفيذ ما جاء بالقرار ، كما تعرب عن تقديرها للجهود التى يبذلها الأمين العام فى السعى للوصول الى حل للمشكلة ، وعن أملها فى أن يستمر فى تقديم العون فى هذا الصدد بما فى ذلك تعيين ممثل شخصى له للعمل على تحقيق التسوية السلمية المنشودة وتوفير الضمانات المناسبة لعدم استخدام القوة المسلحة أو التهديد بها ضد استقلال وسيادة الدول المجاورة وسلامة أراضيها على أساس ضمانات متبادلة ، والالتزام بعدم التدخل فى شئون هذه البلاد الداخلية ، والمراعاة الكاملة لميثاق الأمم المتحدة . وفى النهاية تقرر الجمعية العامة ادراج بند بعنوان " الموقف فى أفغانستان " فى مشروع جدول أعمال دورتها السادسة والثلاثين .

ويلاحظ من استعراض نتيجة التصويت على القرار الجديد أن الدول المعارضة الاثنين والعشرين ، قد ضمت سوريا بالاضافة الى اليمن الديمقراطية ، بينما كانت الجزائر ضمن الدول الاحدى عشرة الممتنعة عن التصويت . (١٤)

كما يلاحظ أن القرار الجديد - شأنه فى ذلك شأن القرار السابق - لم يستخدم أى عبارات ادانة أو تنديد بالعدوان السوفييتى . كذلك تجنب القرار ذكر اسم الاتحاد السوفييتى فى ديباجته أو فى أى فقرة من فقراته ، واهتم بابراز الدور الذى يقوم به الامين العام للأمم المتحدة للوصول الى تسوية سلمية للمشكلة الافغانية باعتبارها مشكلة يتعين لحلها توفير ضمانات متبادلة مناسبة بين أفغانستان والدول المجاورة لها بعدم استخدام القوة المسلحة أو التهديد بها او التدخل فى الشئون الداخلية فيما بينها .

---

(١٤) ملحق /٧ قرار الجمعية العامة رقم ٣٥/٣٧ .

القضية الافغانية في مؤتمر القمة الاسلامي الثالث :

كانت مشكلة أفغانستان من أبرز القضايا التي تعرض لها المؤتمر الذي انعقد في الطائف في الفترة من ٢٥ حتى ٢٩ يناير ١٩٨١ وحضره ممثلون عن ٣٨ دولة اسلامية .

وقد ورد ذكر المشكلة الافغانية في الوثيقتين اللتين صدرتا عن المؤتمر وهما بلاغ مكة المكرمة ، والبيان الختامي لمؤتمر القمة الاسلامي الثالث . وكانت اللهجة التي تناولت مشكلة أفغانستان في هاتين الوثيقتين مخففة للغاية ، ولم تتضمن الفقرات المعنية بالمشكلة أية ادانة أو شجب أو تنديد بالاتحاد السوفييتي ، اذ كان المسئولين السوفييت قد وفقوا في اقناع وزير خارجية باكستان اغا شاهي قبيل انعقاد المؤتمر في أن يقنع بدوره المؤتمرين بالتخفيف من حدة انتقاداتهم للاتحاد السوفييتي ، وقامت سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية بالضغط على المؤتمرين لتخفيف صياغة القرار الخاص بانسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان ، كما دافع ياسر عرفات بشدة عن وجهة النظر القائلة بعدم توجيه ادانة عنيفة للغزو السوفييتي في أفغانستان .

ولقد أعرب المؤتمر في بلاغ مكة عن تصميمه على الاستمرار في دعم شعب أفغانستان والتضامن معه في جهاده في سبيل حريته واستقلاله ، دون الدخول في أية تفاصيل حول هذا الدعم . كما أعرب المؤتمر عن قلقه ازاء الموقف الناجم عن التدخل الاجنبي المسلح دون ذكر اسم الاتحاد السوفييتي . وأكد البلاغ من جديد العزم على السعي لايجاد حل سياسي للأزمة على أساس الانسحاب الفوري واحترام الاستقلال السياسي والوحدة الاقليمية والطابع غير المنحاز لأفغانستان والحقوق الثابتة للشعب الأفغاني من أجل تقرير مصيره .

وفى البيان الختامى ، أعلن المؤتمر فى قراره الخاص بأفغانستان الذى صدر بتاريخ ٢٩ يناير عن قلقه الشديد لاستمرار التدخل الأجنبى المسلح فى أفغانستان ولأوضاع اللاجئين الأفغان ، ودعا الى انسحاب جميع القوات الأجنبية من أرض أفغانستان وتوفير المساعدات للاجئين ، وتحقيق الظروف المواتية لعودتهم الى بلادهم ، ومضاعفة الجهد لكى تظل أفغانستان دولة اسلامية مستقلة غير منحازة .

وأكد مؤتمر القمة الاسلامى الثالث فى قراره التزام منظمة المؤتمر الاسلامى بمواصلة السعى لحل قضية أفغانستان ، وأوصى اللجنة الوزارية المشكلة من الأمين العام للمنظمة ووزيرى خارجية ايران وباكستان والتى تم توسيعها بضم وزيرى خارجية غينيا وتونس بالتعاون مع الامين العام للامم المتحدة وممثله الخاص فى مساعيهما لايجاد حل عادل للوضع فى أفغانستان .

ويتضح مما تقدم أنه بالرغم من أن المؤتمر قد انعقد على أعلى مستوى وبمشاركة غالبية ملوك ورؤساء الدول الاسلامية فى اجتماعاته وقراراته ، فقد تراجع خطوات الى الوراء عن موقفه السابق فى مؤتمرى اسلام أباد ، اذ تجنب أية اشارة تسئ الى الاتحاد السوفييتى أو توصمه بالعدوان ، واكتفى بأن أعرب عن قلقه للتدخل الاجنبى المسلح وبالمطالبة بانسحاب القوات الاجنبية من أفغانستان دون ذكر اسم الاتحاد السوفييتى ، الا أن مؤتمر القمة الاسلامى الثالث قد تميّز على مؤتمرى اسلام أباد بسماحه للمجاهدين الأفغان بحضور المؤتمر لعرض القضية الأفغانية كوفد أفغانى وليس كأعضاء فى وفد دولة أخرى كما كان الحال فى مؤتمرى اسلام أباد حيث حضر المجاهدون الأفغان كأعضاء فى الوفد الايرانى .

الاقتراح الفرنسي بعقد مؤتمر دولي لبحث الوضع في أفغانستان :

ابان انعقاد مؤتمر القمة الاسلامي الثالث ، اقترح الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان في مقابلة تليفزيونية يوم ٢٧ / ١ / ٨١ تناول فيها الأوضاع الدولية الراهنة، عقد مؤتمر دولي لبحث مشكلة افغانستان يضم الدول الخمس الكبرى الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن الى جانب ايران وباكستان والهند وبعض الدول الآسيوية الأخرى ، وأعرب عن أمله في أن يسفر المؤتمر المقترح عن وضع حد للتدخل الاجنبي في شئون أفغانستان وإعادتها الى وضعها غير المنحاز .

ولقد تفاوتت ردود الفعل التي لقيها الاقتراح . فأعلن وزير الخارجية الأمريكي الكسندر هيج ترحيبه بالاقتراح ، بينما لزم المسئولون السوفييت الصمت، وان قامت وكالة تاس بالرد غير المباشر على الاقتراح بتأكيدها لموقف موسكو المبدئي الذي يرفض أي حل للمشكلة الافغانية لا يقوم على المقترحات التي أعلنتها حكومة كابول في شهر مايو ١٩٨٠ .

وقد اعترضت باكستان في أول الأمر على الاقتراح الفرنسي على أساس أنه يتعارض مع دعوتها لحل المشكلة في نطاق الدول الاسلامية ، كما يشكل عائقا يحول دون تعيين ممثل خاص للامين العام للامم المتحدة ، ودون اجراء مباحثات بينها وبين ممثلين عن الحزب الحاكم في كابول تشترك فيها بعض الدول الأخرى بهدف تخفيف حدة التوتر على الحدود . ولكن باكستان عادت فاتخذت موقفا أكثر اعتدالا من الاقتراح الفرنسي ، اذ طلب الرئيس ضياء الحق من الصحف الباكستانية الاهتمام بالعناصر الايجابية فيه .

القضية في مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز :

سيطرت المشكلة الأفغانية على مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز الأخير الذي انعقد في نيودلهي في الفترة من ٩ الى ١٣ فبراير ١٩٨١ منذ

اللحظة الأولى لاجتماعاته . وبينما ألحت باكستان فى المطالبة بادانة الغزو السوفييتى وبانسحاب القوات المحتلة من الأراضى الأفغانية ، وعلقت التفاوض مع النظام الماركسى فى كابول على موافقة ايران على الاجتماع الثلاثى - وكانت ايران قد رفضته - أعلنت الهند معارضتها لأى اشارة الى السوفييت فى أى قرار يتخذ بصدد المشكلة بحجة الحرص على رأب الصدع الذى يهدد حركة عدم الانحياز ، واقترحت أن يكتفى المؤتمر بالدعوة الى التخفيف من حدة التوتر فى المنطقة والعمل على الوصول الى تسوية سياسية للمشكلة .

وجدير بالذكر أن السيدة أنديرا غاندى رئيسة وزراء الهند كانت قد تلقت رسالة من بابراك كارمل يعرب فيها عن أمله فى أن يرحب المؤتمر بالاقتراحات كابول لحل مشكلة أفغانستان كما تلقت أيضا رسالة من الرئيس السوفييتى ليونيد بريجينيف يزعم فيها أن موقف موسكو من المشكلات الدولية هو نفس الموقف الذى تتخذه الدول النامية أو قريب منه .

وقد اشتركت حكومة كابول فى هذا المؤتمر مما يعنى شبه اعتراف بها ، وتحدث وزير خارجيتها شاه محمد دوست أمام المؤتمر معلنا رفض بلاده لوساطة أى دول من خارج المنطقة أو أى منظمة دولية ، موضحا أن بلاده ترفض اضفاء الطابع الدولى على أى مباحثات تجرى لحل المشكلة ، وتحرص على ابقائها محصورة بين بلاده وبين الباكستانيين والايرانيين . الا أنه قبل حضور ممثل أمين عام الأمم المتحدة المباحثات الثنائية التى قد تجرى مع كل من ايران وباكستان كمراقب فقط . وكرر رفض حكومته لان تكون هذه المباحثات ثلاثية .

وقد استطاعت الدول المشتركة فى هذا المؤتمر التغلب على المعارضة القوية من الدول الموالية للاتحاد السوفييتى وعلى رأسها كوبا وفيتنام ، والتى اشترك معهما فيها اليمن الديمقراطية وليبيا وسوريا ، واتخذ المؤتمر قرارا يدعو

الى تسوية المشكلة الافغانية تسوية سياسية عاجلة تقوم على أساس انسحاب القوات الاجنبية والحفاظ على الاستقلال السياسى لأفغانستان وعلى سيادتها وسلامة أراضيها ووضعها كدولة غير منحازة ، وتمكين شعبها من تقرير مصيره دون أى تدخل خارجى .

ولقد لفت الأنظار محاولة اليمن الديمقراطية فى الساعات القليلة السابقة للتصويت على القرار الحصول على اعتراف صريح من حركة عدم الانحياز بنظام كارمل وذلك باستخدام اسم أفغانستان الجديد وهو " جمهورية أفغانستان الديمقراطية " ، الا أن الوفود تنبهت للهدف من وراء هذه المناورة ، وقامت بنشاط مكثف اسفر عن احباط المحاولة والعودة الى التسمية القديمة . ومن هنا يمكن اعتبار القرار الذى لم يضف جديدا الى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا ايجابيا من حيث تغلبه على التيار المؤيد للاتحاد السوفييتى و الذى كان يعمل جاهدا على اضفاء الشرعية على النظام القائم فى كابول واقرار تدخل الاتحاد السوفييتى فى أفغانستان .

مبادرة دول المجتمع الأوروبى لحل المشكلة :

فى ٣٠ يونيه ١٩٨١ اصدر المجتمع الاقتصادى الاوروبى بيانا يدعو فيه الى عقد مؤتمر دولى لايجاد حل سلمى لمشكلة أفغانستان ، واكد لورد كارنجتون وزير الخارجية البريطانية ورئيس مجلس وزراء المجتمع الاوروبى فى مؤتمر صحفى عقده يوم ٦ يوليه عزمه على الذهاب الى موسكو للتحدث مع وزير خارجية الاتحاد السوفييتى بخصوص هذه المبادرة .

والمعروف أن لورد كارنجتون هو صاحب اقتراح المجتمع الأوروبي وكان قد عرضه على زملائه ابان الاعداد للقاء المجموعة فى لوكسمبورج وقوبل بحماس شديد . كما قام كلود شيسون وزير خارجية فرنسا بتنقيحه قبل قيام السفير البريطانى فى موسكو بتقديمه رسميا الى حكومة الاتحاد السوفييتى .

وكان لورد كارينجتون قد حصل مسبقا على مساندة الحكومة الباكستانية للمشروع ، بل ان الحكومة الباكستانية عرضت أن يعقد المؤتمر المقترح فى اسلام أباد .

وقد قوبلت المبادرة الاوروبية بارتياح كبير فى أنحاء العالم الحر وسط شعور بأنه من الممكن التوصل على أساسه الى حل للمشكلة يكون مقبولا من الأطراف المعنية ، وكان وراء هذا التفاؤل ما بدا من رغبة الاتحاد السوفييتى فى الانسحاب ، الأمر الذى عزاه المراقبون السياسيون فى الغرب الى الصعوبات التى تواجهها القوات السوفيتية من جراء المقاومة الأفغانية العنيفة ، ومن تبرم الجنود السوفييت المتزايد بحرب تنذر بأن تكون " فيتنام " الاتحاد السوفييتى بالاضافة الى ادراك المسئولين السوفييت لحقيقة أن احتلالهم لافغانستان قد أدى الى تجميد العلاقات بين الشرق والغرب والى انخفاض شعبية الاتحاد السوفييتى بين دول العالم الثالث والعالم الاسلامى بنوع خاص ، وفقدانه لكثير من الأصدقاء على كلا الصعيدين .

وبالفعل كانت قد صدرت بعض تلميحات من موسكو قبل اعلان المبادرة الاوروبية تشير الى أن الروس لن يعارضوا بالضرورة محاولة جديدة لاخراجهم من المأزق الذى وقعوا فيه ، والذى أثبتت الأيام أنه أعنف مما كانوا يتوقعون بل ان مستر بريجينيف كان قد صرح - على حد قول لورد كارينجتون - أن فكرة عقد مؤتمر دولى حول أفغانستان فكرة مقبولة .

وبالرغم من ان المحاولات السابقة لعقد مؤتمر دولي حول أفغانستان كانت قد باءت كلها بالفشل ، الا أن تلك المؤشرات شجعت لورد كارينجتون على القيام بتحطيم الجليد والذهاب الى موسكو فيكون بذلك أول سياسي بريطاني كبير يزور الاتحاد السوفييتي بعد غزو القوات السوفيتية لأفغانستان في ديسمبر ١٩٧٩.

وكان الهدف من وراء الزيارة هو اغراء الاتحاد السوفييتي على الدخول في مفاوضات لانهاء احتلال أفغانستان . ولقد سافر رئيس مجلس وزراء المجتمع الأوروبي الى موسكو في نهاية الاسبوع الاول من شهر يوليه لعرض المبادرة باسم المجتمع على المسئولين السوفييت . وقد حرص لورد كارينجتون أن يعلن قبل سفره أن الاقتراح الاوروبي يتمتع بمساندة الادارة الامريكية الجديدة وبرضاء معظم دول العالم الثالث الذين يهمهم وضع حد للحرب في أفغانستان وتمكين هذا البلد من العودة الى وضعه غير المنحاز ، كما حرص عند تقديمه المشروع الى مستر اندريه جروميكو على تبيان أن الاقتراح قد أخذ في الاعتبار وجهات نظر الاتحاد السوفييتي وأنه يمثل محاولة جادة لحل مشكلة خطيرة .

وتتلخص المبادرة الاوروبية في الدعوة الى مؤتمر دولي يعقد على مرحلتين تتم كل منهما الأخرى ، وذلك لبحث قضية أفغانستان من جميع جوانبها بهدف الحصول على موافقة الاتحاد السوفييتي على سحب قواته تدريجيا من أفغانستان كجزء من اتفاقية دولية لتأمين حدود هذا البلد وحياده واعادته الى صف الدول غير المنحازة .

وينص بيان المجتمع الأوروبي على أن يدعى الى المؤتمر في المرحلة الاولى كل من الدول الخمس الاعضاء الدائمين في مجلس الامن الى جانب كل من باكستان والهند وايران وسكرتيرى الامم المتحدة والمؤتمر الاسلامي أو ممثليهما

عنهما-وفى هذه المرحلة الاولى يناقش موضوع انسحاب القوات السوفيتية وموضوع التهديدات الخارجية لأفغانستان،وقد اعتبرت مناقشة هذه النقطة الاخيرة فى المرحلة الأولى للمشروع نوعا من التنازل للاتحاد السوفييتى الذى طالما ادعى أن وجوده فى أفغانستان انما هو لمواجهة الخطر الخارجى الذى تتعرض له البلاد من جراء دعم قوى أجنبية " للمتمردين " على الحكومة الشرعية للبلاد ، وان كان ما قصده المجتمع الأوروبى فى الواقع هو مناقشة التدخل الاجنبى أيا كان مصدره .

اما المرحلة الثانية فهى أكثر تعقيدا ، اذ تتعلق بالتنظيم السياسى الداخلى لأفغانستان ، وتتطلب اشراك ممثلين عن الحزب الحاكم فى كابول وممثلين عن المجاهدين الافغان فى المحادثات مع المشتركين فى المرحلة الأولى .

وأعرب المجتمع فى نهاية بيانه المذكور عن استعداده لتقديم مقترحات أخرى فى وقت لاحق تتناول تفاصيل الاعداد للمؤتمر ، كما أعرب عن اعتقاده الراسخ أن اقتراحه يعتبر خطوة بناءة لحل المشكلة، مهيبا بالمجتمع الدولى أن يسانده فى سبيل تخفيف هذا التوتر الدولى وانهاء معاناة البشر .

<u>موقف الاتحاد السوفييتى من المبادرة :</u>

ولقد ترقب العالم موقف السوفييت من الاقتراح باهتمام بالغ ، اذ كان من المعروف أن الرئيس بريجينيف كان قد رفض فى يناير الماضى اقتراح اغاشاهى وزير خارجية باكستان دعوة سكرتير عام الامم المتحدة لاجراء مباحثات تحت اشرافه بين باكستان وايران والهند والنظام الحاكم فى كابول ، وأصر على أن تكون المباحثات ثنائية ومباشرة مع كل من باكستان وايران ، وعلى أن يسبق انسحاب

القوات السوفيتية من أفغانستان اعتراف رسمي بحكومة بابراك كارمل ، فلو ان الروس اصروا على هذا الشرط الأخير لسقط المشروع من أساسه اذ من الصعب التوفيق بين طلب الاتحاد السوفييتي أن يكون له حكومة " صديقة " في أفغانستان مع مطلب الغرب في أن تكون الحكومة في هذا البلد غير خاضعة لاي تدخل أجنبي .

ومن المسلم به أن الاتحاد السوفييتي يفضل أن يجد حلا للمشكلة يستبعد الغرب ، ويجمع بين باكستان والهند وايران في اتفاقية أمن أقليمية تحت رعايته . ولكن بعض المعلقين ظنوا أن الصعوبات التي يواجهها الاتحاد السوفييتي في أفغانستان وبولندا قد تجعله يحجم عن رفض المشروع كلية ويتمشى معه ، ولو الى حد ما ليتيح لنفسه فرصة استمالة باكستان نحو اتخاذ موقف أقل تشددا حياله ، مما قد يمهد الطريق الى تنفيذ ما يرجوه من الوصول الى حل اقليمي في حالة فشل المساعي الغربية لتحقيق الحل الموسع .

ولقد كان من حسن الحظ أنه لم يحدث أي خلاف بين الدول الغربية ودول العالم الثالث المعنية - الأمر الذي فوّت على الاتحاد السوفييتي فرصة استغلال الصراع لصالحه باحداث صدع في صفوف المعارضة الدولية القوية للاحتلال السوفييتي التي استمرت منذ ديسمبر ١٩٧٩ . حيال هذا الوضع ، لم يجد الاتحاد السوفييتي ما يفعله سوى محاولة اظهار محادثات جروميكو - كارينجتون على أنها محادثات ثنائية ، متجاهلا وضع لورد كارينجتون كرئيس وزراء مجلس المجتمع الأوروبي والمتحدث باسمه . ولقد حرصت الدوائر الرسمية السوفيتية على الفصل في الصحف ووسائل الاعلام بين محادثات جروميكو - كارينجتون حول المسائل الدولية الأخرى والمبادرة الأوروبية الخاصة بأفغانستان .

وقد اعتبر المعلقون السياسيون هذا التصرف اجراءا دفاعيا يبين حرص السلطات السوفيتية على أن لا يشعر رجل الشارع الروسى أن لورد كارينجتون أتى الى موسكو باقتراح يضع حدا لحرب بغيضة الى نفسه تودى بحياة العديد من المواطنين الروس والأفغان ويضيق بها الشعب الروسى .

ولكن بالرغم من انتقاد جروميكو للمشروع الاوروبى وخاصة لعدم اشتراك حكومة كابول فى مرحلته الأولى ، ووصفه له باللاواقعية ، وبالرغم من أن وكالة تاس كتبت أن عدم قبول المشروع يعتبر رفضا له وأن جروميكو لم يفصح عما اذا كانت موسكو سوف تتدارس المشروع ، الا أنه لم يرفضه صراحة فى الجلسة الأولى للمباحثات التى تركزت حول موضوع أفغانستان ، وأعرب فى نهاية المباحثات عن نية " الاستمرار فى الحوار " وعن أمله فى لقاء لورد كارينجتون مرة أخرى ابان انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة فى شهر سبتمبر ١٩٨١ . هذا ولم يأت أى ذكر لأفغانستان فى البيان الرسمى المقتضب الذى أذيع عقب انتهاء المحادثات ، والذى أشار فقط الى أنه تمت مناقشة عدد من المسائل الدولية التى تهم الطرفين ، كما لم ينس جروميكو أن يكرر موقف الاتحاد السوفييتى المعروف أنه لا انسحاب قبل توقف " التدخلات الخارجية " ، ويعنى بذلك انتهاء أى مقاومة لحكومة كابول .

ولقد فسر بعض المعلقين موقف وزير الخارجية السوفيتية على أنه محاولة ذكية لترك الباب مواربا للحصول على مزيد من التنازلات وحتى يتمكن الاتحاد السوفيتى من استعمال هذا الباب للخروج من المأزق الذى وجد نفسه فيه اذا لم يجد مخرجا آخر ، خصوصا وأن النظام الشمولى الدكتاتورى القائم فى الاتحاد السوفييتى حيث لا يخضع القادة لأى ضغوط داخلية تجبرهم على الاسراع فى معالجة المسائل الخارجية التى تهم الشعب ، يتيح لهؤلاء القادة التروى فى اتخاذ القرار وكسب الوقت . (١٥)

---

(١٥) انظر مجلة الايكونوميست، عدد ١١ يوليه ١٩٨١ .

واعتمادا على استقرائهم للصعوبات التى يلاقيها الاتحاد السوفييتى فى الوقت الحاضر على الصعيد الدولى بسبب الادانة شبه العالمية لاحتلاله لأفغانستان وشراسة مقاومة المجاهدين لهذا الاحتلال ، بالاضافة الى الموقف الحرج فى أوربا الشرقية ، بالغ هؤلاء المعلقون فى التفاؤل فتنبئوا بأن الاتحاد السوفييتى لن يكون أمامه إلا التراجع مع محاولة ايجاد معادلة تحفظ له كرامته . الا أنه فى الخامس من شهر اغسطس ، اى بعد ما يقرب من شهر تقريبا من عرض المشروع على المسئولين السوفييت نشرت صحيفة برافدا السوفيتية مقالا باسم اليكس ميتروف يرفض فيه الاقتراح الأوربى رفضا حاسما وقد رأى المراقبون السياسيون فى المقال تعبيرا عن وجهة نظر السلطات العليا فى الاتحاد السوفيتى اذ المعروف فى الاوساط الدولية أن اليكس بيتروف يعبر دائما عن وجهة نظر هذه السلطات .

وقد بيّن المقال أن موسكو لا يمكنها أن تقبل اقتراح المجتمع الأوروبى بعقد مؤتمر دولى حول أفغانستان فى غيبة حكومة كابول ، كما لا يمكنها سحب قواتها من أفغانستان الا على أساس المقترحات التى قدمتها حكومة كابول فى مايو ١٩٨٠ ، وهى المقترحات التى تنطلق من ضرورة اشراك تلك الحكومة فى أية مباحثات تجرى لايجاد تسوية للمشكلة ، مما يعنى بالطبع الاعتراف الرسمى بالنظام العميل . كما انتقد المقال الاقتراح لعدم تقديمه ضمانات لاعتبار القائمين بالحكم فى كابول الممثلين الشرعيين لشعب أفغانستان . وأخيرا اتهم كاتب المقال الولايات المتحدة والغرب بأنهم لا يرغبون فى استقرار المنطقة بل على العكس يسعون الى اثارة القلاقل فى جنوب شرقى آسيا بدليل ان الولايات المتحدة تنفق ما يزيد عن مائة مليون دولار لتدريب المجاهدين . (١٦)

---

(١٦) صحيفة التايمز اللندنية عدد ٦ أغسطس ١٩٨١ .

وفى منتصف أغسطس ، كشفت وزارة الخارجية الامريكية أنها كانت قد تقدمت بعدة عروض دبلوماسية سرية الى السوفييت لحثهم على البحث عن طريق للخروج من أفغانستان من بينها صيغة جديدة للمبادرة الأوروبية ، موضحة أن الغرب مدرك تماما لحساسية الاتحاد السوفييتى تجاه المنطقة ولكن جميع تلك المحاولات قوبلت بالصمت المطبق . (١٧)

الاتحاد السوفيتى يضغط على باكستان لقبول مقترحات جديدة لحكومة كابول :

بعد أن رفض الاتحاد السوفيتى اجراء أى محادثات حول أفغانستان مع أى طرف فى مثل وزنه ، اخذ يضغط على باكستان لتبدأ معه حوارا حول الموضوع .

ولقد اتخذ هذا الضغط عدة صور منها المناورات الديبلوماسية والاغراء بالتزويد بالسلاح والمعونة الاقتصادية والضغوط العسكرية .

ففى الاسبوع الاخير من شهر أغسطس زار اسلام أباد نيكولاى فيريوبين نائب وزير الخارجية السوفيتى لاجراء محادثات مع وزير خارجية باكستان أغاشاهى . وقد كان الغرض المعلن للزيارة هو مناقشة مسائل تهم الطرفين وان اجمع المعلقون على أن الهدف الاساسى من الزيارة كان اقناع باكستان بتعديل موقفها بخصوص التفاوض مع حكومة أفغانستان .

ويبدو أن مبعوث سكرتير عام الامم المتحدة مستر بيريز دى كويلار ، كان قد غالى فى تصوير نتائج المباحثات التى أجراها مع الاطراف المعنية ، مما أعطى السوفييت انطباعا أن تكون باكستان قد عدلت عن موقفها الرافض لاجراء مباحثات

---

(١٧) مجلة الايكونوميست - عدد ١٥ أغسطس .

مباشرة مع حكومة كابول ، حتى لا يؤخذ ذلك على أنه اعترافا بها . وللتأثير على باكستان اختار الاتحاد السوفييتي أن تعلن كابول مقترحاتها الجديدة عشية زيارة فيريوبين لاسلام أباد ، اذ أذاع راديو كابول تلك المقترحات مساء يوم ٢٤ أغسطس .

وكان أهم ما في هذه المقترحات أن حكومة كابول قد اسقطت شرطها السابق في أن تكون المباحثات التي تجريها مع كل من ايران وباكستان ثنائية ، أى مع كل منهما على حدة . وأعلنت كابول استعدادها للاشتراك في محادثات ثلاثية مع الدولتين حول شروط انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان ، كما أعلنت انها لا تعترض على قيام دول أخرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي باجراء محادثات في نفس الوقت حول موضوع الضمانات الدولية للاتفاقيات التي تسفر عنها المفاوضات ، وان أوضحت أن التخطيط والترتيب لهذه الضمانات الدولية ، وأية مفاوضات بشأن أية مسألة تهم أفغانستان لابد أن تكون باشتراك حكومة كابول . كذلك أعلنت حكومة بابراك كارمل رفضها لتعرض المحادثات سواء كانت ثنائية أو ثلاثية او متعددة الأطراف للنظام الداخلي لأفغانستان الذى تعتبره تلك الحكومة أمرا يهم الشعب الافغاني وحده. (١٨)

وقد توقع المراقبون السياسيون أن تبدى باكستان بعض المرونة نظرا لما تبديه الآن من اقتناع بضرورة اجراء حوار سياسي مع الاتحاد السوفيتي حول الموضوع .

وتكهن بعض الصحفيين أن يكون فيريوبين قد حاول اغراء باكستان بتزويدها بما تحتاج من معونة عسكرية ، خاصة وأن الولايات المتحدة كانت حتى

---

(١٨) صحيفة الجارديان ، عدد ٢٦ اغسطس ١٩٨١ .

ذلك الوقت ترفض الاسراع فى تسليم باكستان طائرات ف - ١٦ المتفق على بيعها لها . (١٩) ولكن ايا كانت الاغراءات المقدمة ظلت باكستان بعد ثلاثة أيام من المباحثات على موقفها من عدم قبول اجراء مفاوضات مع بابراك كارمل وان أبدت رغبتها فى الدخول فى مباحثات مع الاتحاد السوفييتى حول انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان . وهكذا لم تسفر المحادثات عن شىء ملموس وان وصفت بأنها كانت ودية ولوحظ أن فيريوبين كان يتحدث بحذر ، ويركز على رغبة موسكو فى توطيد علاقتها مع باكستان بدلا من التهديد بالعواقب غير السارة لباكستان اذا لم تتوقف عن مساعدة الثوار الأفغان كما كان البعض يتوقع .

موسكو تعلن استعدادها لسحب قواتها من أفغانستان :

فى ٣٠ أغسطس الماضى ، قامت موسكو بمحاولة أخرى للتظاهر بالمرونة والرغبة فى ايجاد حل للمشكلة ، فاعلنت عن استعدادها لسحب قواتها من أفغانستان ، اذا قبلت باكستان وايران العرض الاخير الذى تقدمت به أفغانستان والذى يتضمن المطالبة بوضع حد للتدخل الاجنبى فى شئونها الداخلية . وفى هذا الصدد ، قالت وكالة تاس التى نشرت المقترحات السوفيتية الجديدة انه اذا امتنع التدخل يكون السبب الذى دعا أفغانستان لطلب العون من الاتحاد السوفييتى قد زال وتنتهى بذلك الأزمة التى سببتها الامبريالية ".

ومن ناحية أخرى حرص شاه محمد دوست وزير خارجية حكومة كابول على المرور بالهند عند عودته من اثيوبيا يوم ٧ سبتمبر ليشرح للسيدة أنديرا غاندى مقترحات بلاده بشأن عقد مباحثات ثلاثية بين أفغانستان وايران وباكستان حول ايجاد تسوية للمشكلة الافغانية وانسحاب القوات السوفيتية ، وذلك قبل أن تغادر

---

(١٩) نفس المرجع .

انديرا غاندى بلادها لحضور قمة دول الكومنولث وأعرب دوست عند وصوله الى نيودلهى عن أمله فى أن تتمكن رئيسة وزراء الهند من اقناع باكستان وايران باتخاذ موقف ايجابى حيال تلك المقترحات . وقال أن موقف بلاده مرن بالنسبة للمسائل الاجرائية . (٢٠)

وتجدر الاشارة الى أن نغمة الاعتدال والمرونة التى تتبعها حكومتا أفغانستان والاتحاد السوفيتى واكبت قرب انعقاد الجمعية العامة للامم المتحدة. ويعكس ذلك فى الواقع حرص الدولتين على التخفيف من حدة الانتقادات الدولية للاحتلال السوفييتى لأفغانستان ، خاصة وأن جدول أعمال الجمعية العامة يتضمن ادانة التدخل السوفييتى فى أفغانستان للمرة الثالثة . ولعلنا نذكر أن كل مقترحات كابول وموسكو السابقة كانت تسبق أو تواكب انعقاد المحافل الدولية التى تعقد لبحث قضية أفغانستان الا أنه فى هذه المرة طاحبت المناورات السياسية السوفيتية ضغوط عسكرية على باكستان لحملها على تغيير موقفها . فقد عبرت قوات أفغانية الحدود الباكستانية عدة مرات فى شهر سبتمبر بحجة مطاردة الثوار وأغارت الطائرات الافغانية على مواقع داخل باكستان .

<u>موقف باكستان من مقترحات موسكو وكابول :</u>

لم يتوقع أحد أن تغير باكستان موقفها بخصوص عدم اجراء أى مباحثات مباشرة مع حكومة بابراك كارمل . فقد كانت اسلام أباد قد أعلنت بوضوح فى مناسبات متعددة التزامها بقرارات مؤتمر اسلام أباد ووقوفها وراء ما اعلنته اللجنة الثلاثية من استعدادها لمقابلة ممثلين عن حزب الشعب الديمقراطى الحاكم فى أفغانستان فى أى دولة محايدة ، كما اعلنت اصرارها على أن أى اتصال مع

---

(٢٠) صحيفة التايمز - عدد ٨ سبتمبر ١٩٨١ .

النظام الماركسى فى كابول لن يتم الا طبقا لما جاء فى قرارات المؤتمر بشأن عدم الاعتراف بهذا النظام الا بعد انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان . ولكن لا شك ان موقف باكستان الدقيق والضغوط السوفيتية التى تتعرض لها ، والعبء الاقتصادى الذى تتحمله نتيجة لوجود المليونين من اللاجئين الافغان على أرضها وما يسببه هذا الوجود من اثارة حساسية السوفييت تجاهها ، كل ذلك يدعو الى الاعتقاد أن باكستان قد تكون أكثر استعدادا اليوم لقبول حل وسط يقبله الاتحاد السوفييتى ولا يضر بمركزها كعضو فى المؤتمر الاسلامى ومجموعة دول عدم الانحياز . فعلى الرغم من أن الصحف كانت قد نشرت أن كلا من ايران وباكستان قد رفضت مرة أخرى اجراء مباحثات مباشرة مع حكومة كابول عقب تقديمها لمقترحاتها الاخيرة ، عادت باكستان فأعلنت فى أوائل سبتمبر انها مازالت تدرس هذه المقترحات وأن اعربت عن اعتقادها ان التقدم الحقيقى فى المحادثات يأتى عندما تدخل أفغانستان فى مفاوضات حول مشكلة اللاجئين . وترى باكستان فى ذلك المدخل الحقيقى لاى محادثات شاملة ، وتعرب عن اعتقادها أن اى مفاوضات تبدأ بالتركيز على المسائل الثانوية لن تلبث أن تواجه السؤال الاساسى وهو لماذا ترك هؤلاء اللاجئون ديارهم ، ومن ثم موضوع التدخل السوفييتى نفسه ومناقشة وجوب انسحاب قوات الاحتلال .

وقد صرح الرئيس ضياء الحق فى مؤتمر صحفى عقده فى كويتا بباكستان فى ٢٣ سبتمبر انه مستعد لاجراء محادثات مع أفغانستان تحت رعاية الامم المتحدة . ولكنه أكد فى نفس الوقت اعتقاده ان مفتاح الحل السياسى للازمة فى يد الاتحاد السوفييتى ، وأعرب عن أمله فى أن يعقد مؤتمر دولى حول الموضوع فى أقرب فرصة . (٢١)

---

(٢١) صحيفة التايمز ، عدد ٢٤ سبتمبر .

الموقف بعد حوالي عامين من الاحتلال

رأينا كيف قوبل احتلال القوات السوفيتية لافغانستان منذ البداية باستنكار بالغ من قبل المجتمع الدولي بأسره باستثناء بعض الدول الموالية للاتحاد السوفييتي أو التي تربطها به مصالح معينة . وعلى الرغم من أن مجلس الامن قد عجز عن ادانة الاحتلال ، بادرت بعض الدول باتخاذ اجراءات اقتصادية ضد الاتحاد السوفييتي وحكومة أفغانستان .

وقد أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة التدخل العسكرى في أفغانستان مرتين وطالبت بانسحاب القوات المحتلة الفورى غير المشروط والالتزام بمبادئ الامم المتحدة بشأن عدم التدخل فى شئون البلاد الداخلية ، وان حالت الاعتبارات السياسية دون ادانة الاتحاد السوفييتي بالذات كما ادرجت الجمعية العامة الموضوع فى جدول أعمال دورتها السادسة والثلاثين المنعقدة حاليا . ويقوم السكرتير العام للامم المتحدة ومعاونوه بتكليف من الجمعية العامة بالاتصال بالأطراف المعنية لايجاد حل سلمى للمشكلة .

كما ادانت لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة أيضا التدخل العسكرى فى أفغانستان وطالبت الدول الاعضاء بمساعدة الثوار فى كفاحهم فى سبيل استقلال بلادهم وتقرير مصيرهم .

وخارج نطاق الأمم المتحدة ، لعبت منظمة المؤتمر الاسلامى والمجموعة الاقتصادية الاوروبية دورا هاما فى بلورة الادانة العالمية لاحتلال الاتحاد السوفيتى لافغانستان وفى السعى لايجاد حل لمشكلتها والعودة بها الى وضعها السابق كدولة مستقلة غير منحازة .

ومن الطبيعى أن يأتى اهتمام المؤتمر الاسلامى بمصير أفغانستان فى المقام الأول ، لالكونها عضوا بالمنظمة فحسب، بل لان مايحدث فى هذا البلد وثيق الصلة بمستقبل دولتين اسلاميتين مجاورتين هامتين ، هما باكستان وايران علاوة على أن أفغانستان تنتمى الى مجموعة دول عدم الانحياز التى تشكل الدول الاسلامية مايقرب من نصف أعضائها . الا أن الانقسام داخل المؤتمر حول مايجب أن يكون موقفه من الاتحاد السوفييتى قد أضعف قرارات المؤتمر وحال دون الاستمرار فى ادانة التدخل السوفييتى. ولكن بالرغم من معارضة الدول الموالية للاتحاد السوفييتى أو الحريصة على علاقاتها الواقعية أو المحتملة معه، فقد نجح المؤتمر فى الدعوة الى تدويل المشكلة ونادى بعقد مؤتمر دولى لايجاد حل لها . كما نجح فى جعل مجموعة عدم الانحياز تتبنى القضية . ولا شك أن ثقل الدول الاسلامية داخل مجموعة عدم الانحياز كان له الفضل فى الحيلولة دون اعتراف مؤتمر وزراء خارجيتها الاخير بالنظام القائم فى أفغانستان . الا أن الانقسامات داخل هذه المجموعة أيضا يضعف من قدرتها على التحرك لصالح القضية .

أما المجموعة الاوروبية فتدين الاحتلال السوفييتى ادانة صريحة ولكن قربها من الاتحاد السوفييتى وحرصها على الابقاء على سياسة الوفاق للحفاظ على سلامة أوروبا وعلى المصالح النامية بين عدد من أعضائها والاتحاد السوفييتى يجعلها حريصة على أن لاتثير عدائه، فهى لذلك تتحرك بحذر وتعرض حلولا وسطا تأمل أن تكون مقبولة من السوفييت وتحوز على تأييد دول العالم الاسلامى فى نفس الوقت .

أما البلاد المجاورة لأفغانستان فتحكم تصرفاتها حيال الاتحاد السوفييتى اعتبارات سياسية واستراتيجية، أو اقتصادية فى بعض الحالات تمنعها من اتخاذ خطوات ايجابية ضد احتلال قواته لأفغانستان رغم تعاطف شعوبها مع الشعب الأفغانى .

فاذا نظرنا الى الولايات المتحدة ، وهى القوة القادرة على التصدى للاتحاد السوفييتى ، نجد أنها تحرص فى الوقت الحاضر على تجنب الدخول فى حرب تقليدية ضد الاتحاد السوفييتى . كما أنها لا ترى فى احتلاله لأفغانستان مايهدد مصالحها بدرجة تستوجب المواجهة النووية معه .

والخلاصة أن الواقع يفرض عليها الاعتراف بأن اعتبارات موازين القوى الدولية وتشابك مصالح دول العالم الثالث والدول العربية والاسلامية على وجه الخصوص مع الدولتين العظميين ، والانقسام داخل العالم العربى ، واضطراب حركة عدم الانحياز تحول دون اتخاذ خطوات رادعة أو حتى فعالة ضد احتلال القوى الاجنبية لهذا البلد المسلم . ويمكن القول أن الامل فى تحقيق أى نجاح ضد الاحتلال السوفييتى لأفغانستان يعتمد أساسا على التغيير الذى لابد أن تحدثه المقاومة الأفغانية الصامدة فى موقف العدو المحتل وأعوانه ، وفى التطورات الدولية فى أماكن أخرى من العالم ، مما سوف يضطر الاتحاد السوفييتى الى سحب قواته من أفغانستان .

احتمالات تسوية أزمة أفغانستان

بعد أن استعرضنا فى الصفحات السابقة تطورات القضية الأفغانية فى الشهور الاحدى والعشرين الماضية ، ومناقشتها فى المحافل الدولية والمقترحات التى طرحت لحلها ، نختتم هذه الدراسة بنظرة الى احتمالات تسوية المشكلة فى ضوء المتغيرات الدولية وظروف الأطراف المعنية ومصالحها .

ومن الضرورى عند الحديث عن احتمالات تسوية الازمة الافغانية أن نأخذ في الاعتبار دور العمليات العسكرية المتصاعدة بين قوات المجاهدين الأفغان من جانب، وقوات حكومة كابول المدعومة بالجيش والعتاد السوفييتي من جانب آخر وأثر ذلك في الوصول الى التسوية المحتملة . وفي نفس الوقت، لا يجب أن نبالغ في تقدير هذا الدور فنتجاهل أو ننسى العوامل الأخرى التي تؤثر على احتمالات هذه التسوية ، مثل مواقف الدول المجاورة لأفغانستان وظروفها والحدود التي تفرضها هذه الظروف على سير العمليات العسكرية المذكورة ، ثم صراعات الدول العظمى وتداخلها مع مصالح دول المنطقة ، وماتفرضه هي الأخرى من حدود على امكانية التوصل الى تسوية مرضية للازمة .

ومما لا شك فيه أن المقاومة الافغانية الشجاعة كان لها أثر كبير في التغيير النوعي الذى طرأ على موقف حكومة كابول والاتحاد السوفييتي ، والذى لاحظه المراقبون في الفترة الأخيرة .

وقد كان من الممكن أن يكون هذا الدور حاسما في الصراع لو أن المجاهدين توفر لهم الدعم العسكرى والدبلوماسي والسياسي اللازم من الدول المجاورة خاصة، ودول العالم الحر عامة، وخصوصا لو استطاعوا أن يتغلبوا على خلافاتهم النظرية ويوحدوا صفوفهم . ولكن اعتبارات سياسية وإستراتيجية قد حالت دون تحقيق الشرط الأول ، كما تحول الصراعات القبلية والتناقضات الفكرية بين منظمات المجاهدين الست الرئيسية دون تحقيق الشرط الثاني .

والواقع أن المجاهدين الأفغان يكادون يواجهون العدو دون عون خارجي يذكر . فبالرغم من أن الولايات المتحدة وحلفائها في الغرب يهمهم أن ينهزم الاتحاد السوفييتي في هذا الصراع، الا أنهم ليسوا على استعداد

لتصعيد معارضتهم للاحتلال السوفييتي لأفغانستان ليبلغ حد المجابهة مـــع

الاتحاد السوفييتي . فالغرب يدرك أن أفغانستان تمثل منطقة هامة بالنسبة لأمن ومصالح الاتحاد السوفييتي نظرا لموقعها الجغرافي والاستراتيجي ويحتمل هذه الحقيقة ويقبلها على مضض . لذا فقد رأينا أن معارضة الغرب للاحتلال السوفييتي لافغانستان لم تتعد التنديد به في المحافل الدولية ومحاولة ايجاد حلول سلمية له بالاضافة الى فرض بعض العقوبات الاقتصادية الهزيلة . وجدير بالذكر أن حكومة ريجان عادت فسمحت بتصدير القمح الى الاتحاد السوفييتي .

أما عن تقديم العون المادي والعسكري للمجاهدين ، فقد كانت جمهورية مصر العربية الدولة الوحيدة التي جاهرت بتقديم هذا العون [٣٢] وقد حرصت الولايات المتحدة ، زعيمة المعسكر الغربي ، على أن يكون العون العسكري الذي قدمته للمجاهدين منذ بداية الاحتلال سريا وغير مباشر . وأغلب الظن ، أن تصريح الرئيس ريجان بتاريخ ٩ مارس ١٩٨١ عن استعداده لتزويد المجاهدين بالسلاح كان عفويا وغير متسق مع السياسة القومية الامريكية في هـذا الصدد . فقد التزمت الدوائر الرسمية الامريكية الصمت التام عندما كشفت وسائل الاعلام الغربية في الشهور الاخيرة عن الترتيبات السرية التى اتخذتها الحكومة الامريكية لتسليح المجاهدين ورفض المسؤولون الامريكيون في وزارة الخارجية والدفاع التعليق على ما اذيع أو نشر في هذا الصدد . وقد كانت شبكة تليفزيون آى . بى . سى أول من أماط اللثام عن هذا السر ، ثم تبع ذلك تقارير

(٣٢) تصريح السيد الرئيس الراحل محمد أنور السادات للمجاهدين في يناير ١٩٨١ ، وتصريحه في مقابلة تليفزيونية مع بيتر ميلر المعلق بشبكة تليفزيون ان . بى . سى . الامريكية يوم ٢٢ سبتمبر - انظر أيضا صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون عدد ٢٤ سبتمبر .

فى الصحافة الامريكية والاوربية . وقد كان تصريح الرئيس الراحل انـــــــور السادات يوم ٢٢ سبتمبر عن الاتفاق الذى تم بينه وبين كارتر على تزويـــــــد المجاهدين بالسلاح أول تأكيد رسمى لهذا الترتيب السرى . (٢٣)

وقد ذكرت صحيفتا الموند الفرنسية والايكونوميست البريطانية أن الولايات المتحدة قد أخذت على عاتقها منذ البداية تحريك عملية تزويد الثوار بالســـــلاح عن طريق اطراف ثالثة وبتنسيق من المخابرات المركزية الامريكية التى تقوم بشــراء السلاح من السوق السوداء . وقالت صحيفة لوموند نقلا عن دوائر قريبة مـــــن البنتاجون ان مصر وعمان والصين وباكستان تشترك فى عملية تهريب السلاح الـــى المجاهدين ، كما تشترك السعودية مع الولايات المتحدة فى تمويلها . وتحـرص الولايات المتحدة على أن تكون الاسلحة المهربة من النوع المستعمل فى دول حلف وارسو . وتعتبر جمهورية مصر العربية أهم مصادر السلاح الذى يصـــــل الى ايدى المجاهدين ، اذ تزودهم طبقا للاتفاق سالف الذكر بالســـــــلاح الروسى الموجود فى مخازن ذخيرتها على أن تعوضها الولايات المتحدة عـــن هذه الاسلحة باسلحة امريكية . كما تزودهم أيضا بأسلحة مصرية الصنع، وتساهم الولايات المتحدة لنفس الغرض فى تشغيل مصانع الاسلحة المصرية التى كــــــان الروس قد ساهموا فى بنائها ، وتقوم باكستان أيضا بتقليد بعض الاسلحة الروسية ومد المجاهدين بها سرا . وقد قبلت الصين أن تنقل شحنات الاسلحــــــة التى تصل من عمان على طائراتها الى داخل باكستان . (٢٤)

---

(٢٣) المصدر السابق .

(٢٤) صحيفة لوموند ، عددى ٢٧ يوليه و ١٢ سبتمبر ، وصحيفة الايكونوميست عدد ٨ أغسطس ١٩٨١ .

ولكن المجاهدين يجدون صعوبة في الحصول على السلاح نظراللسرية المفروضة على العملية كلها ، ونظرا لموقف باكستان البالغ في الحذر بنوع خاص فباكستان تخشى الاتحاد السوفيتى يتعرف جيدا ان باستطاعته غزو أراضيها في ساعات ، او القيام بتسليح الاقليات مثل البالوش والسندهي والباشتون لحثهم على التمرد على الحكومة المركزية الباكستانية . كما انها تدرك خطورة موقفها لوقوعها بين الضغط الروسى من جهة والهندى من جهة أخرى . ومن لذلك تشجع الحل السلمى . وقد بدا ذلك واضحا من رد الفعل الذى احدثه تصريح ريجان سالف الذكر ، اذ علق ناطق باسم وزارة الخارجيةالباكستانية على ذلك التصريح بقوله أن باكستان لن تسمح بمرور شحنات أسلحة أمريكية في أراضيها لانها لا ترغب في التورط في مثل هذه الشحنات اذا تمت . واضاف قائلا أن باكستان تسعى للوصول الى حل سياسى للازمة الافغانية ولا تنوى التورط في نزاع مسلح في وقت تعمل فيه المنظمات الدولية على تحقيق انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان .

كما نرى أن سياسة بقية الدول المجاورة هي الاخرى تجاه مشكلة أفغانستان محكومة بقيود تفرضها عليها ظروف كل منها . فايران مثلا مشغولة بمتاعبها الداخلية في المرحلة الراهنة، ولا يريد آية الله الخمينى ان يثير عداء الاتحاد السوفيتى لبلاده وعلى أية حال ، فان السلطات الايرانية لا تتعاطف مع معظم الثوار الافغان التى لا تتفق ميولهم التحررية مع مذهبها السياسى الدينى . وتقصر ايران مساعدتها على جماعة الحزب الاسلامى المتطرفة بزعامة غلب الدين حكمتار . وحتى المساعدات التى تتلقاها هذه الجماعة محدوده للغاية . (٢٥)

---

(٢٥) صحيفة لوموند عدد ١٢ سبتمبر .

فاذا نظرنا الى الهند ، نجد أنها عمليا وواقعيا لاتستطيع أن تدين الاحتلال السوفييتي بشدة ، ناهيك عن تقديم المساعدة للثوار الافغان رغم كونها أحد أعمدة حركة عدم الانحياز ، نظرا للعلاقة الوثيقة التي تربطها بالاتحاد السوفييتي ، والمساعدات العسكرية والاقتصادية التي يغدقها عليها . ولقد رأينا أن الهند قد امتنعت عن التصويت على قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة اللذين ادانا الاحتلال السوفييتي ، وان كانت الحكومة الهندية قد أبلغت بريجينيف عند زيارته لنيودلهي في ديسمبر الماضي رسميا انها ضد التدخلات الاجنبية في الدول المستقلة .

كذلك فان العلاقات الباكستانية الهندية المعقدة والمتوترة منذ استقلال البلدين عام ١٩٤٧ تمثل هي الأخرى عاملا هاما في الحسابات الهندية للوجود السوفييتي في أفغانستان . فقد شاهدت هذه العلاقات أربعة حروب وصراعات عسكرية بسبب كشمير وبنجلاديش وغيرها من المشاكل . ويزيد الأمر تعقيدا أن الاحتلال السوفييتي لافغانستان قد أخرج باكستان من عزلتها عن الولايات المتحدة وحلفائها الاوربيين ، بعد أن كانت الاولى قد أوقفت مساعدتها لباكستان منذ ابريل ١٩٧٩ بسبب برنامجها السري لانتاج أسلحة ذرية . أما بعد الاحتلال فقد اخذ الغرب ينظر الى باكستان على أنها حاجز مانع ضد التوسع السوفييتي في المنطقة . ولقد كان ذلك المفهوم وراء صفقة بيع أسلحة امريكية لباكستان بلغت قيمتها ٣ بلايين دولار ، وتشمل ٤٠ طائرة من طراز ف - ١٦ المتقدمة . وقد وافقت الولايات المتحدة على طلب باكستان تسليمها عددا من هذه الطائرات في خلال عام واحد . (٢٦)

---

(٢٦) صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون ، عدد ١٦ سبتمبر .

وطبيعي أن يثير هذا الاتفاق الذى يشكل ركنا هاما فى سياسة الرئيس ريجان لبناء ما يسميه بالاجماع الاستراتيجي لمواجهة الخطر السوفييتي غضب الهند التى ترى فيه تهديدا لامنها فهي رغم تفوقها العسكرى تخشى أن تستعمل باكستان طائرات ف - ١٦ فى تدمير المطارات الهندية ومشروعات البترول والمنشئات النووية .

ولقد انعكس هذا الوضع الجديد على موقف الهند من قضية أفغانستان اذ زادها ميلا نحو حكومة كابول فأخذت تدافع عن موقف تلك الحكومة التى تؤمن الهند بانها جادة فى مساعيها لحل المشكلة. ولقد شنت انديرا غاندى هجوما عنيفا ضد باكستان والولايات المتحدة اثر اتمام الصفقة ، واتهمتهما بعرقلة أى حل يتيح للاتحاد السوفييتي سحب قواته من أفغانستان حتى تستغل باكستان وضعها الجديد كدولة على الخطوط الاولى للمجابهة بين الشرق والغرب لخدمة مآربها ، ولان دولة اكبر كثيرا من باكستان وتعنى بذلك الولايات المتحدة - ترى من مصلحتها ان يظل الاتحاد السوفييتي متورطا فى المشاكل فى أكثر من جبهة . (٢٧)

ولا شك أن الولايات المتحدة تود أن تحصل على ميزات استراتيجية مقابل تسليح باكستان ، فبينما تدرك ان باكستان بوصفها دولة غير منحازة لا يمكنها السماح باقامة قواعد امريكية على أراضيها يرى بعض المراقبين أن الولايات المتحدة قد تسعى للحصول على مزايا اكثر استتارا كاقامة محطات تصنت فى باكستان ، او الحصول على وعد بالسماح للاسطول السادس باستعمال ميناء كراتشى ، أو على الاقل السماح بعبور الاسلحة التى يدفع الغرب ثمنها

---

(٢٧) المرجع السابق .

الى الثوار الافغان والتى قد تتضمن صواريخ أرض / جو قادرة على اسقاط طائرات ميج ٢١ والهليوكوبتر المقاتلة المتطورة من طراز م - ٢٤ . (٢٨)

أما الصين ، وهى العدو اللدود لكل من السوفييت والهند فموقفهـــا تجاه الازمة الافغانية محكوم هو الآخر بعاملين اساسيين ، ينبع الاول مـــن العداوة الصينية السوفيتية التى تجعل الصين تعارض أى نظام تدعمه موسكو ، بينما ينبع العامل الثانى من الصداقة التقليدية التى تربط الصين بباكســـتان ، والتى تزدهر مع الأيام لموازنة الثقل الهندى على باكستان من جهة والثقـــل السوفييتى من جهة أخرى .

وقد دفعت هذه الاسباب الاستراتيجية الصين لاعلان ادانتها للاتحـــاد السوفييتى ومساندتها للمجاهدين الافغان ودعمها لباكستان . ولكن ظروف الصيـن الداخليـة فى المرحلة الحالية قد فرضت عليها التزام الكثيـــر من الحذر والتردد حيال أزمة أفغانستان ، اذ يعطى القادة الصينيون الاولويـة لترتيب منزلهم من الداخل ، ومن ثم فقد فرضوا على أنفسهم سياسة تهدئـــة المواجهة مع موسكو واكتفوا بالتصريحات السياسية وتقديم العون للمجاهديـــن عن طريق توصيل السلاح اليهم كما سبق أن ذكرنا .

وهكذا نجد أن العالم لم يعط للثوار العون والدعم اللذين يستحقهمـا كفاحهم فى سبيل الحرية والاستقلال . وحتى العالم الاسلامى المفروض أنــــه مهتم بتسوية الازمة ، ويعوّل عليه المجاهدين ، فباستثناء العون المشار اليـــه من السعودية والمساعدة التى تقدمها جمهورية مصر العربية خارج نطاق المؤتمر الاسلامى ، نجد انه رغم صدور كثير من القرارات عن المجموعة الاسلامية فـــان

---

(٢٨) صحيفة الجارديان ، ٢٩ أغسطس .

هذه القرارات تدور في دوامة من عدم الفاعلية نتيجة لتضارب أهداف الـــدول الاسلامية وتعارض ارتباطاتها الدولية والالتصاق بعجلات القوى العظمـــى المتصارعة .

ولكن مع كل هذه الصعوبات التي تواجه نضال الثوار الافغان ، فقـــد استطاع هؤلاء بشهادة المراقبين الدوليين أن يحرزوا نجاحا ملموسا فـــي مقاومتهم للحكومة العميلة في كابول رغم دعم الاتحاد السوفييتي العسكري والمادي لهـــا .

ويدعم من قوى المجاهدين شعورهم بالثقة بأنفسهم ، ورضاؤهم عما يحرزونه من نجاح بامكانياتهم المحدودة . ويرى بعض المراقبين أنه من الغريـــب أن الخلاف القائم بين جماعات الثوار لم يؤثر على فعالية المقاومة بل ان البعض يعتقد انه ربما كان هذا الانقسام في صالحهم اذ يجعل من الصعب على العـــدو التخطيط المنطقي لمواجهة اعمالهم المستقلة غير المتناسقة .

ويشعر المجاهدون انهم قد بدأوا فعلا تحديد سيطرة السوفييـــت في بعض المناطق مثل المناطق الجبلية التي تشكل $\frac{3}{4}$ أرض أفغانستان ، والتي استبعد السوفييت غزوها في الوقت الحاضر . ويرى المعلقون الغربيون أن نضال المجاهدين الافغان يسير على ما يرام اذا قيس النجاح بمقدار الخسائر التـــي

---

(٢٨) صحيفة الجارديان ، ٢٩ أغسطس .

يكبدها المجاهدون للنظام الحاكم في كابول وللسوفييت ، وقد رتهم على منع النظام من توسيع قاعدته السياسية . كما أنهم قد استطاعوا أن يبقوا حركة التحرير حية امام العالم . (٢٩) وقد تمكن الثوار مؤخرا من اقامة محطة اذاعة سرية معادية للسوفييت تبث ارسالها في شرقي أفغانستان وتدعى " راديو كابول الحرة " . ولا شك أن هذه الاذاعة سيكون لها أثر كبير في دعم حركة الثوار حيث كان الاتصال بينهم يشكل عائقا كبيرا في تنسيق حركاتهم ، كما سترفع من معنويات المجاهدين ، اذ كانت الوحدة والعزلة اقسى ما يعانون منه في مواقعهم المتباعدة .

ولا شك أن الاتحاد السوفييتي مدرك للصعوبات التي يواجهها ، ويواجهها معه نظامه العميل ، وان موسكو تشعر بالتأكيد أن تدخلها في أفغانستان أصبح عبئا ثقيلا عليها ، خاصة مع تفاقم الصراع في بولندا التي يشكل الوضع فيها تهديدا خطيرا للكيان الشيوعي بأسره . فبالاضافة الى المقاومة الصامدة التي تلقاها حكومة بابراك كارمل ، تمزق الصراعات الداخلية صفوفها . وقد أوردت الصحف أنباء معركة بالاسلحة النارية جرت في يونية الماضي داخل القصر الجمهوري بينما كان كارمل في موسكو حيث كان الروس يقنعونه بتصفية خلافاته مع السيد أسد الله سراواري زعيم جناح " خلق " في الحزب الشيوعي . وبالرغم من تمكن كارمل من التغلب على خصومه في الاسبوع التالي ، فقد اغتيل عدد من رجال حزب بارتشام خلال شهري يوليه وأغسطس ، كما حدثت مواجهات عنيفة بين الطرفين في كابول . (٣٠)

---

(٢٩) انترناشيونال هيرالد تريبيون ، عدد ١٤ ٢٦ سبتمبر .

(٣٠) صحيفة التايمز عدد ٢٠ أغسطس .

كذلك تواجه الحكومة صعوبات جمة فى الحفاظ على جيش قادر علــى حماية النظام ، الامر الذى كان الاتحاد السوفييتى يتمناه ليتيح له سحب قواتـه من أفغانستان دون الاضرار بمصالحه . وقد انكمش الجيش الأفغانى الى ثلـث حجمه نتيجة لهروب أعداد هائلة من الجنود بأسلحتهم وانضمام البعض الـى المجاهدين ، والى عدد القتلى والتصفيات التى يقوم بها النظام الحاكم ضـد معارضيه من العسكريين . وقد دعا هذا الوضع السيئ الى اعلان تعبئـة واسعة النطاق فى منتصف شهر سبتمبر حيث استدعت الحكومة العسكريـة الاحتياطيين تحت سن الخامسة والثلاثين ، بعد أن كانت قد جندت صغـار السن ، حتى من هم دون السادسة عشر . والمرجح أن تستهدف التعبئـة العاملين فى أجهزة الدولة وما تبقى من صناعات ، مما سيكون له عواقب وخيمـة على فاعلية جهاز الدولة واقتصاد البلاد . (٣١)

والمشكلة الآن هى أن تجد موسكو المعادلة التى تتيح لها الخـروج من ورطتها دون اراقة ماء الوجه . وطبيعى أن أحدا لا يتوقع أن توافق موسكو صراحة على أى اقتراح يعنى فى النهاية التخلى عن النظام الذى أتت بـه فى كابول والذى كلفها الكثير من الدماء والمال . وهم على أية حال يتمسكـون حتى هذه اللحظة بوجوب الاعتراف بحكومة كابول قبل البدء فى أية مباحثـات الامر المرفوض من قبل الثوار . كما أنه ما من شك انه بالرغم من الصعوبات المذكورة فان فى استطاعة السوفييت كدولة عظمى أن تمتص الخسائر المادية وأن تتحمـل الخسائر الدبلوماسية الناجمة عن غزو بلد اسلامى .

---

(٣١) انترناشيونال هيرالد تريبيون - عدد ١٢-١٣ سبتمبر .

ومن ناحية أخرى فان المجاهدين بالرغم من النجاح النسبي الذى أحرزوه من الواقعية بحيث يدركون أنهم لن يحققوا انتصارا ساحقا ضد السوفييت. لذلك ففى الظروف الراهنة يكمن الحل الأمثل فى أن يتمكن الثوار من تعبئة الرأى العام العالمى لصالحهم ليكسبوا تأييد الديبلوماسى ، وفى أن يحرزوا قدرا كافيا من الانتصار يتيح لهم الدخول في مفاوضات للتوصل الى نظام يرضى الطرفين .

ويلاحظ أن هناك نقاط اتفاق بين مطالب الثوار ومطالب باكستان من جهة ومطالب حكومة كابول من جهة أخرى .

فباكستان تود للأسباب السابق ذكرها التوصل الى حل سلمى طبقا للمبادرة اسلام أباد التى تطالب باجراء حوار دون شروط مسبقة بين باكستان وايران والهند والحزب الحاكم فى كابول-اى دون الاعتراف بالحكومة الرسمية فى أفغانستان - على أن يهدف هذا الحوار الى تحقيق الانسحاب السوفييتى وعودة اللاجئين الذين يشكلون عبئا على اقتصاد باكستان الى بلادهم ، وان يتم ذلك دون حدوث مجابهة مع الاتحاد السوفييتى .

كذلك لا تمانع باكستان فى أن تضمن الدولتان العظميان الالتزام بالاتفاقيات الناجمة عن المفاوضات المذكورة وضمان عدم تدخل قوى أجنبية فى شئون أفغانستان . وقد رأينا أن هذا الشرط مقبول أيضا من قبل حكومة كابول على أن يعترف بها كممثل شرعى للشعب الافغانى ، وهذه هى نقطة يجب أن تكون محل تفاوض مع الأطراف المعنية لايجاد حل يرضى الطرفين .

أما المجاهدون ، فبالرغم من الخلافات النظرية القائمة بين منظماتهم الرئيسية ، يبدو أنهم متفقون على الشروط التالية : (٣٦)

---

(٣٦) توصل الى معرفة هذه الشروط صلاح الدين حافظ بعد أن أجرى حوارا مع قادة المجاهدين الافغان - الاهرام ١٨ / ٢ / ٨١ - ص ٥ .

- مشاركة منظمات المجاهدين مشاركة فعالة كطرف اصيل فى محادثات تحقيق التسوية.
- انسحاب الجيش السوفييتى انسحابا كاملا من البلاد (ويعلن السوفيت استعدادهم لذلك بشرط الاعتراف بحكومة كابول وتعهد الجهات الاجنبية بعدم التدخل فى شؤون افغانستان الداخلية.
- تهيئة الظروف المناسبة لعودة اللاجئين الى بلادهم (وقد دعت كابول المهاجرين الى العودة بل والفت فى ضوء قانون الاصلاح الزراعى البغيض الى نفوس الشعب الافغانى ووعدت باعادة الاراضى المصادرة الى أصحابها عند عودتهم الى البلاد).
- اطلاق سراح كل المسجونين المعتقلين واعادة كل الذين فصلتهم حكومة كابول الى أعمالهم.
- اجراء استفتاء شعبى حر تحت اشراف محايد لكى يقرر الشعب الافغانى نوع الحكم الذى يريده دون أى ضغوط من اى طرف خارجى .
- اتفاق دولى تضمن به الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى معا استقلال أفغانستان .

وتحاول الامم المتحدة الآن التوصل لاجراء محادثات بين باكستان وافغانستان على مستوى الاحزاب حتى لا يعنى ذلك اعترافا بالنظام. ولكن كما تقول الواشنطن بوست، يتوقف تنفيذ هذا الحل على قبوله من الولايات المتحدة ، اذ يرى فيه البعض ارضاء للاتحاد السوفييتى ، وذلك مالا يريده بعض مستشارى الرئيس ريجان الذين يرون مصلحة الولايات المتحدة فى أن يظل الاتحاد السوفييتى متورطا فى أفغانستان ، بينما يرى البعض الآخر ان من مصلحة الولايات المتحدة ان تعمل على استقرار المنطقة . (٢٣)

---

(٢٣) انترناشيونال هيرالد تريبيون عدد ٢٩ سبتمبر ، نقلا عن الواشنطن بوست.

ولا شك أن هذا الاستقرار يتطلب أيضا أن تحاول الولايات المتحدة تشجيع الوفاق بين باكستان والهند ، لأن الهند بالرغم من تقربها الى الاتحاد السوفييتى ليست حليفة دائمة له . وهى علاوة على ذلك بلد ديمقراطى يمكن أن تلعب دورا هاما فى منطقة جنوب شرقى آسيا .

وتذكرنا الهيرالد تريبيون أن الهند لم تتجه فى الستينات الى السوفييت للحصول على السلاح الا بعد أن فشلت فى الحصول على احتياجاتها من الولايات المتحدة .

ولا بد لحل الأزمة من أن يدخل الثوار طرفا أصليا فى مرحلة ما من المباحثات للاشتراك فى تقرير مصير بلادهم ، كما جاء فى المبادرة الاوروبية التى لم ترفض رسميا من قبل حكومة الاتحاد السوفييتى حتى الآن .

(الملاحـــــــــق)

(ملحق ١)

نص مشروع قرار مجلس الأمن حول أفغانستان
(الذى جرى نقضه من قبل الاتحاد السوفياتى فى ٧ يناير ٨٠)

ان مجلس الأمن
بعد أن نظر فى الرسالة المؤرخة الثالث من كانون الثانى / يناير ١٩٨٠ ، الموجهة الى رئيس مجلس الأمن (س/ ١٣٧٢٤ والاضافتين ١ و ٢)
واذ يشعر بقلق شديد ازاء التطورات الأخيرة فى أفغانستان وتأثيرهما على السلام والامن الدوليين .
واذ يعيد تأكيد حق الشعوب بتقرير مستقبلها بصورة متحررة من التدخل الخارجى ، بما فى ذلك الحق باختيار شكل الحكم الخاص بها .
واذ يعى التزامات الدول الأعضاء بالامتناع فى علاقاتها الدولية عن التهديد بالقوة أو استخدامها ضد السلامة الاقليمية أو الاستقلال السياسى لأية دولة ، أو فى أية صورة أخرى لا تتمشى مع غايات الأمم المتحدة ،
١- يعيد مجددا تأكيد قناعته بأن صيانة سيادة كل دولة وسلامة أراضيها واستقلالها السياسى هو مبدأ أساسى من مبادئ ميثاق الامم المتحدة الذى سيكون أى انتهاك له لأى عذر كان مناقضا لغاياته وأهدافه .
٢- يتأسى بشدة للتدخل المسلح الأخير فى أفغانستان الذى لا يتمشى مع ذلك المبدأ .
٣- يؤكد أن سيادة أفغانستان وسلامة أراضيها واستقلالها السياسى ووضعها كدولة غير منحازة يجب أن تحترم احتراما كاملا .
٤- يدعو الى الانسحاب العاجل وغير المشروط لجميع القوات الأجنبية من أفغانستان لتمكين شعبها من تقرير شكل الحكم الخاص به واختيار أنظمته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهو متحرر من التدخل أو الاكراه أو التقييدات الخارجية من أى نوع كان .
٥- يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريرا عن التقدم نحو تنفيذ هذا فى غضون أسبوعين .
٦- يقرر البقاء فى حالة متابعة لهذه القضية .

(ملحق / ٢)

(قرار الجمعية العامة د أ ط ٦ / ٢)

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

ان الجمعية العامة ،

اذ تحيط علما بقرار مجلس الأمن ٤٦٢ (١٩٨٠) المؤرخ في ٩ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ الذي يدعو الى عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة لبحث المسألة الواردة في الوثيقة

واذ يساورها شديد القلق ازاء التطورات الأخيرة في أفغانستان وما يترتب عليها من آثار على السلم والأمن الدوليين .

واذ تؤكد من جديد حق جميع الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير مستقبلها واختيار شكل حكمها متحررة من التدخل الخارجي .

واذ تضع في اعتبارها التزام جميع الدول بالامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد بالقوة أو استعمالها ضد سيادة أي دولة وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي ،أو بأي طريقة أخرى لا تتفق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

واذ تدرك الحاجة الملحة الى الانهاء الفوري للتدخل الأجنبي المسلح في أفغانستان حتى يتسنى لشعبها أن يقرر مصيرة دون تدخل أو قسر خارجيين .

واذ تلاحظ مع بالغ القلق تدفق اللاجئين الكبير من أفغانستان ،

واذ تشير الى قراراتها بشأن تعزيز الأمن الدولي ، وعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وحماية استقلالها وسيادتها ، وبشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

واذ تعرب عن بالغ قلقها ازاء التفاقم الخطير للتوتر ، واشتداد التنافس، وزيادة اللجوء الى التدخل العسكري والتدخل في الشؤون الداخلية للدول مما يضر بمصالح جميع البلدان ،لاسيّما بلدان عدم الانحياز ،

واذ تضع في اعتبارها مقاصد ومبادئ الميثاق والمسؤولية الملقاة على عاتق الجمعية العامة بموجب الأحكام ذات الصلة من الميثاق ومن قرار الجمعية العامة ٣٧٧ ألف (د - ٥) المؤرخ في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٠ ،

١- تؤكد من جديد أن احترام السيادة والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة هو مبدأ أساسي من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة يتنافى أي انتهاك له ، بأية ذريعة على الاطلاق ، مع أهداف الميثاق ومقاصده ،

٢- تشجب بقوة التدخل المسلح الذي حدث مؤخرا في أفغانستان والذي يتنافى مع هذا المبدأ .

٣- تناشد جميع الدول أن تحترم سيادة أفغانستان وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي وطابع عدم الانحياز الذي تتصف به ، وأن تمتنع عن أي تدخل في الشؤون الداخلية لذلك البلد ،

٤- تدعو الى الانسحاب الفوري غير المشروط والكامل للقوات الأجنبية في أفغانستان من أجل تمكين شعبها من تقرير شكل حكمه واختيار نظمه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية متحررا من أي نوع من أنواع التدخل أو التخريب أو القسر أو الضغط الخارجي أيا كان .

٥- تحث جميع الأطراف المعنية على الاسهام ، بسرعة ووفقا لمقاصد ومبادئ الميثاق ، في ايجاد الظروف اللازمة لعودة اللاجئين الأفغان طوعا الى ديارهم ،

٦- تناشد جميع الدول والمنظمات الوطنية والدولية أن تقدم مساعدات الاغاثة الانسانية بغية التخفيف من محنة اللاجئين الأفغان ، وذلك بالتنسيق مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين .

٧- ترجو من الأمين العام أن يبقي الدول الأعضاء ومجلس الأمن على علم ، بصورة فورية سريعة ، بالتقدم المحرز صوب تنفيذ هذا القرار ،

٨- تطلب الى مجلس الأمن أن ينظر في الطرق والوسائل التي يمكن أن تساعد في تنفيذ هذا القرار .

(ملحق / ٣)

نص القرار الاجماعي الذى اتخذه المؤتمر الاسلامـــــــــى لوزراء الخارجية فى اسلام آباد (٢٩ ينايـــــر ١٩٨٠)

ان مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد فى دورته الأولى الاستثنائية فى اسلام أباد من السابع من ربيع الأول حتى التاسع منه الموافق السابع والعشريـن حتى التاسع والعشرين من كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ ،

تمشيا مع مبادىء وأهداف منظمة المؤتمر الاسلامى وأحكام القرارات التـــى اتخذها مؤتمر القمة الاسلامى وتأكيدا للأهداف المشتركة لشعوب الأمة الاسلاميـــة ومصيرها المشترك ،

واذ يعيد الى الذاكرة على الأخص المبادىء الأساسية لحركة عدم الانحيـاز وأفغانستان عضو مؤسس فيها ،

واذ يعرب عن قلقه الشديد ازاء التصاعد الخطر للتوتر واشتداد التنافـس واللجوء المتزايد الى التدخل العسكرى والتدخل فى الشؤون الداخلية لـــدول أخرى وعلى الأخص الدول الاسلامية ،

واذ يعرب عن تصميم حكومات وشعوب الدول الأعضاء على رفض جميع أنـــواع وأشكال الاحتلال و الأجنبى والسباق فى سبيل مناطق النفوذ ، مقوية بذلك سيادة الشعوب واستقلال الدول ،

واذ يشعر بقلق شديد من جراء التدخل السوفييتى المسلح فى أفغانستان وتأثير هذا التدخل على ارادة شعب أفغانستان المسلم فى ممارسة حقه فى تقريـــر مستقبله السياسى ،

واذ يعتبر أن استمرار وجود القوات السوفياتية فى أفغانستان ومحاولتهـــا فرض الأمر الواقع و العمليات العسكرية التى تقوم بها هذه القوات ضد الشعـــب الافغانى بأنها تهزأ من المواثيق والأعراف الدولية و تنتهك حقوق الانســـــان بصورة فاضحة ،

واذ يعيد تأكيد تصميم الدول الاسلامية على اتباع سياسة غير منحازة بالنسبة الى الدولتين العظيمتين وحماية الشعب المسلم من التأثير السىء للحرب البارد ة بين هاتين الدولتين ،

واذ يدرك ادراكا تاما العبء المالى الضخم الذى تتحمله دول مجـــاورة لافغانستان وعلى الاخص جمهورية باكستان الاسلامية ، نتيجة للملجأ الذى توفــره لمئات الألوف من الشعب الافغانى من شيوخ ونساء وأطفال نزحوا بفعل الاحتلال العسكرى السوفياتى ،

واذ يؤكد أن الاحتلال السوفياتي لافغانستان هو انتهاك لاستقلالها واعتداء على حرية شعبها وخرق فاضح لجميع المواثيق والأعراف الدولية كما أنه تهديد خطير للسلام والأمن في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم ،

فهـــو :

١- يدين العدوان العسكري السوفياتي الافغاني ويشجبه ويتأسف لمشدة كونه خرقا فاضحا للقوانين والمواثيق والاعراف الدولية ، وبالدرجة الاولى ميثاق الأمم المتحدة التي أدانت هذا العدوان في قرارها رقم س ا٦/٢ الصادر في ١٤ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ وميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي ويدعو جميع الشعوب والحكومات في جميع أنحاء العالم الى مواصلة ادانتها لهذا العدوان وشجبه كونه عدوانا على حقوق الانسان وانتهاكا لحريات الشعوب لا يمكن تجاهله .

٢- يطالب بالانسحاب العاجل وغير المشروط لجميع القوات السوفياتية المتمركزة فوق أراض أفغانية ويكرر موقفه من أن على القوات السوفياتية أن تمتنع عن القيام بأعمال الظلم والطغيان ضد الشعب الافغاني وأبنائه المناضلين حتى رحيل آخر جندي سوفياتي عن أراضي أفغانستان ، ويحث جميع الدول والشعوب على تأمين الانسحاب السوفياتي بجميع الوسائل الممكنة .

٣- يدعو الدول الأعضاء الى عدم الاعتراف بالنظام الافغاني غير الشرعي والى قطع العلاقات الدبلوماسية مع تلك البلاد الى أن يتم الانسحاب التام للقوات السوفياتية من أفغانستان .

٤- يدعو جميع الدول الاعضاء الى وقف جميع المعونات وجميع أشكال المساعدة الممنوحة للنظام الافغاني الحاضر من قبل الدول الأعضاء .

٥- يحث جميع الدول والشعوب في جميع أنحاء العالم على دعم الشعب الافغاني وتقديم المعونة له واسعاف اللاجئين الذين أبعدهم العدوان عن بيوتهم .

٦- يوصي جميع الدول الأعضاء بأن تؤكد تضامنها مع الشعب الافغاني في نضاله العادل من أجل صون دينه واستقلاله الوطني وسلامة أراضيه واستعادة حقه في تقرير مصيره .

٧- يعلن بجدية تضامنه التام مع الدول الاسلامية المجاورة لافغانستان ضد أي تهديد لامنها ورفاهيتها ويدعو دول المؤتمر الاسلامي الى ان تدعم بصورة جازمة وتقدم كل تعاون ممكن لهذه الدول في جهودها الرامية الى صون سيادتها واستقلالها الوطني وسلامة أراضيها صيانة كاملة .

٨- يفوض الأمين بتسلم تبرعات من الدول الاعضاء والمنظمات والافراد ودفع الأموال للسلطات المعنية بناء على توصية لجنة من ثلاث من الدول الاعضاء يشكلها هو نفسه بالتشاور مع الدول المعنية .

٩- يدعو الدول الأعضاء الى أن تدرس عن طريق الهيئات المناسبة عدم الاشتراك في الالعاب الاولمبية التي ستجرى في موسكو في تموز/ يوليو ١٩٨٠ حتى يذعن الاتحاد السوفيتي لدعوة الجمعية العمومية للامم المتحدة وكذلك (دعوة) المؤتمر الاسلامي ويسحب جميع قواته فورا من أفغانستان .

١٠- يفوض الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي بأن يتابع تنفيذ هذه القرارات وأن يرفع تقريرا حول ذلك الى الدورة الحادية عشرة لمؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية .

(ملحق / ٤)

نص قرار لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة حول أفغانستان
(بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٨٠)

ان اللجنة ....

اذ تعيد الى الذاكرة أن احدى الغايات الاساسية لميثاق الأمم المتحدة هى " تطوير علاقات ودية بين الدول ترتكز على احترام لمبدأ الحقوق المتساوية وتقرير المصير للشعوب " ،

واذ تشير الى أن ممارسة حق تقرير المصير قد مكنت الغالبية العظمى من الشعوب فى عهد السيطرة الاستعمارية والاجنبية والاحتلال الأجنبى من تحقيق استقلالها الوطنى ،

واذ تكرر تصميم الدول الأعضاء على رفض جميع أشكال وأنواع الاحتلال والتوسع الأجنبى والسباق فى سبيل مناطق نفوذ ، مقوية بذلك سيادة واستقلال الدول وممارسة الشعوب لحقها بتقرير المصير .

واذ تعرب عن قلقها العميق للتصاعد الخطر فى التوتر واشتداد التنافس واللجوء المتزايد الى التدخل العسكرى والتدخل فى الشؤون الداخلية للدول مما يضر بمصالح جميع الدول ،

واذ تشعر بقلق خطير ازاء التدخل السوفياتى العسكرى فى أفغانستان وتأثير هذا التدخل على حق شعب أفغانستان المسلم فى ممارسة حقه بتقرير مستقبله السياسى ،

واذ تؤكد أن الاحتلال السوفياتى لأفغانستان يشكل انتهاكا لاستقلال تلك البلاد واعتداء على حرية شعبها وانتهاكا فاضحا لجميع القوانين والمواثيق والاعراف الدولية ، فضلا عن كونه تهديدا خطيرا للسلام والامن فى المنطقة وفى جميع أنحاء العالم ،

واذ تعتبر أن استمرار وجود قوات الاتحاد السوفياتى فى أفغانستان ، ومحاولتها فرض الأمر الواقع والعمليات العسكرية التى تقوم بها هذه القوات ضد الشعب الافغانى يهزأ من المواثيق والاعراف الدولية و ينتهك حقوق الانسان بصورة فاضحة ،

واذ تدرك ادراكا تاما العبء المالى الضخم الذى تتحمله دول مجاورة لافغانستان . وعلى الاخص جمهورية باكستان الاسلامية التى قدمت ملجأ لمئات الالوف من الشعب الافغانى من كهول ونساء وأطفال نزحوا بفعل الاحتلال العسكرى السوفياتى .

وإذ تعيد الى الذاكرة القرار رقم أ ط - ٦ / ٢ الصادر في ١٤ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ عن الجلسة الطارئة الخاصة السادسة للجمعية العمومية التي أعربت عن أسفها البالغ للتدخل العسكري في أفغانستان وتحث الى انسحاب القوات الاجنبية من تلك البلاد .

وإذ تشير الى القرار الذي اتخذته الدورة الاستثنائية الأولى للمؤتمر الاسلامي لوزراء الخارجية حول التدخل السوفياتي العسكري في أفغانستان ،

١- تدين العدوان العسكري السوفياتي على الشعب الأفغاني وتشجبه وتتأسف له بشدة كونه خرقا فاضحا للقوانين والمواثيق والاعراف الدولية ، وبالدرجة الأولى ميثاق الامم المتحدة وتدعو جميع الشعوب والحكومات في جميع أنحاء العالم الى مواصلة ادانتها لهذا العدوان وشجبه كونه عدوانا على حقوق الانسان وانتهاكا لحريات الشعوب .

٢- تطالب بالانسحاب العاجل وغير المشروط لجميع القوات السوفياتية المتمركزة فوق أراض أفغانية .

٣- تكرر القول بأن على القوات السوفياتية أن تمتنع عن القيام بأعمال الظلم والطغيان ضد الشعب الافغاني حتى يتم الرحيل التام للقوات السوفياتية عن أراضي أفغانستان .

٤- تدعو جميع الدول الاعضاء الى الامتناع عن تقديم أية مساعدة الى النظام الافغاني الحالي المفروض فرضا .

٥- تحث جميع الدول والشعوب في جميع أنحاء العالم على تقديم مساعدة سخية وعون الى اللاجئين من أفغانستان الذين أقصوا عن بيوتهم .

٦- توصي بأن تؤكد جميع الدول الاعضاء تضامنها مع الشعب الافغاني في نضاله العادل من أجل دينه واستقلاله الوطني وسلامة اراضيه واستعادة حقه في تقرير مصيره وأن تقدم كل مساعدة ممكنة له من أجل هذه الغاية .

٧- تعلن بجدية تضامنها التام مع الدول المجاورة لافغانستان ضد أي تهديد لأمنها ورفاهيتها وتدعو جميع الدول بقوة لتأييد هذه الدول وتقديم كل تعاون ممكن معها في جهودها الرامية الى صون سيادتها واستقلالها وسلامة اراضيها صيانة كاملة .

(ملحق / ٥)

تصريح وزراء خارجية دول المجتمع الأوروبي
بتاريخ ١٥ /يناير ١٩٨٠

ركزت الدول التسع الأعضاء في المجتمع الأوروبي اهتمامها على الأزمة الأفغانية . وفي ضوء تطورها الدراماتيكي والمناقشة التي جرت في مجلس الأمن والقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة . أعاد الوزراء التسعة تأكيد قلقهم الشديد بالنسبة الى الازمة التي أوجدها تدخل الاتحاد السوفياتي العسكري في أفغانستان والذي يشكل انتهاكا خطيرا لمبدأ العلاقات الدولية المصانة حرمته في ميثاق الامم المتحدة . وقد شددوا على أن التفسير الذي أعطاه الاتحاد السوفياتي لتبرير تدخله هو غير مقبول . وهم يرون ان التدخل السوفياتي يشكل تدخلا صارخا في الشؤون الداخلية لدولة غير منحازة تنتمي الى العالم الاسلامي ويشكل كذلك تهديدا للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة بما في ذلك شبه القارة الهندية والشرق الاوسط والعالم العربي . وقد كان هناك قلق بالغ اذ لاحظ وزراء خارجية دول المجتمع الأوروبي التسع أنه على رغم الاحتجاج العالمي تقريبا على التدخل العسكري السوفياتي ، فان الاتحاد السوفياتي قد نقض قرارا حول الازمة الافغانية تبنته دول عدم الانحياز وأيدته أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء في مجلس الامن .

وهم يحثون الاتحاد السوفياتي على العمل بصورة تنسجم مع القرار الخاص بالازمة الافغانية الذي اتخذته الجمعية العامة للامم المتحدة بأغلبية ساحقة والذي يدعو الى الانسحاب الفوري غير المشروط لجميع القوات الاجنبية من أفغانستان . وقد كرست دول المجتمع الاوروبي التسع جهودا متواصلة لقضية الوفاق وهي لا تزال مقتنعة بأن هذه العملية هي في مصلحة جميع أعضاء المجتمع الدولي . وهي مقتنعة على أي حال ، بأن الوفاق لا يتجزأ وله بعد عالمي . وهي لذلك تحث الاتحاد السوفياتي بصورة تنسجم مع مقاييس ومبادىء ميثاق الامم المتحدة على السماح للشعب الافغاني بأن يقرر مستقبله بدون تدخل أجنبي .

وان وزراء خارجية الدول الاعضاء في المجتمع الاوروبي لدى تحديدهم لموقفهم من هذه القضية المهمة يدركون ادراكا عميقا ايضا العذاب الذي قاساه الشعب الافغاني بوجه عام نتيجة الازمة بمن فيهم اولئك الأفغانيون الذين أجبروا على مغادرة بلادهم .

(ملحق / ٦)

مقتطفات من البيان المشترك للمجتمع الأوروبي
ورابطة دول جنوب شرق آسيا
حول قضايا سياسية
(بتاريخ ٨ مارس ١٩٨٠)

١- بمناسبة الاجتماع الوزاري الثاني للمجتمع الأوروبي ورابطة دول جنوب شرق آسيا في كوالا لامبور في ٧ـ٨ آذار/مارس ١٩٨٠ ، عقد وزراء خارجية الدول الاعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا ووزراء خارجية الدول الاعضاء في المجتمع الاوروبي اجتماعات رسمية اجريا خلالها تبادلا مكثفا في وجهات النظر حول المشاكل الاقليمية والدولية والتطورات التي حصلت منذ اجتماعهم في بروكسل في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ . وقد أعادوا تأكيد التزامهم بالعمل تجاه سلام عالمي وتعاون وتفاهم دوليين ونمو اقتصادي وعدالة اجتماعية وحقوق الانسان وشددوا أيضا على الحاجة لان تتقيد جميع الدول تقيدا كليا بالمبادىء التالية : احترام سيادة واستقلال وسلامة أراضي جميع الدول وعدم اللجوء الى القوة والتهديد باستعمال القوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . واتفقوا على أن هذه المبادىء هي ذات أهمية حيوية للعلاقات بين الدول . وقد جرت المناقشات في روح من الود البالغ والصداقة المتبادلة .

٢- ان وزراء خارجية الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا ووزراء خارجية الدول الاعضاء في المجتمع الأوروبي ، بعد أن حللوا التطورات الدولية الراهنة أعربوا عن قلقهم البالغ لنشوء مصادر جديدة وخطرة للتوتر في وقت لم يتم فيه ايجاد حلول لمصاعب أخرى خطيرة تؤلف مشاكل بالغة الصعوبة. وقد لاحظوا أن التوتر والصعوبات كائنة في صورة رئيسية في مناطق العالم الثالث حيث توفر مناخ من السلام والتعاون الدولي هو أمر لا مفر منه لانجازات التقدم في الميادين الاقتصادية والاجتماعية . وقد حثوا المجتمع الدولي وخصوصا الامم المتحدة وأمينها العام على العمل بنشاط من أجل حل المشاكل بمقتضى مبادىء ميثاق الأمم المتحدة .

٣- أعرب وزراء خارجية الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا ووزراء خارجية الدول الاعضاء في المجتمع الأوروبي عن قلق بالغ لتدخلين مسلحين سافرين من قبل دولتين أجنبيتين ضد دولتين من دول عدم الانحياز في آسيا هما التدخل الفيتنامي المستمر في كامبوتشيا والتدخل السوفياتي المسلح في أفغانستان . وقد تأسوا بشدة للتدخلين المسلحين ضد هذين البلدين وكان القاسم المشترك بين التدخلين فرض الارادة على دولتين صغيرتين مستقلتين من قبل دولتين اجنبيتين عن طريق استخدام القوة في انتهاك سافر للقانون الدولي

مهددتين بذلك الامن والسلام الدوليين . وقد دعوا الى تنفيذ مبكر لقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة رقمى ٢٢/٣٤ ن . أ . ط - ٢/٦ الصادرين فى ١٤ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٧٩ و ١٤ كانون الثانى / يناير ١٩٨٠ على التوالى بما فى ذلك الانسحاب التام للقوات الاجنبية من كامبوتشيا وأفغانستان .

٤- أعرب وزراء خارجية الدول الاعضاء فى رابطة دول جنوب شرق آسيا ووزراء خارجية الدول الأعضاء فى المجتمع الأوروبى عن أساهم البالغ لحجب تقرير المصير عن شعبى كامبوتشيا و أفغانستان اللذين يجب أن يسمح لهما بتقرير مستقبلهما السياسى دون تدخل أجنبى أو اكراه أو اخافة . وأعربوا أيضا عن قلقهم البالغ لمعاناة شعبى كامبوتشيا وأفغانستان الذين أجبروا على ترك بلديهما بسبب اعتداء خارجى واللذين تعتبر المساعدة المادية الآن ضرورية لبقائهما .

٥- ان وزراء خارجية الدول الاعضاء فى رابطة دول جنوب شرق آسيا ووزراء خارجية الدول الاعضاء فى المجتمع الأوروبى اذ اخذوا بعين الاعتبار نتائج اجتماع الدول التسع فى روما فى ١٩ شباط / فبراير ، ١٩٨٠ والمؤتمر الاسلامى لوزراء الخارجية فى اسلام أباد من ٢٧ الى ٢٩ كانون الثانى / يناير ١٩٨٠ ، ناشدوا جميع الدول ان تحترم سيادة أفغانستان واستقلالها السياسى وسلامة اراضيها وطابع عدم الانحياز الذى تتصف به ، وفى هذا السياق اتخذوا وجهة النظر القائلة أن الازمة يمكن التغلب عليها بصورة بناءة عن طريق بروز أفغانستان محايدة وغير منحازة خارج نطاق المنافسة بين الدول .

(ملحق/٧)

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة
رقم ٣٥ / ٣٧
(٢٠ نوفمبر ١٩٨٠)

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

ان الجمعية العامة،

وقد نظرت في البند المعنون "الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين"،

واذ تشير الى قرارها د ١ ط - ٦/٢ المؤرخ في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ المتخذ في دورتها الاستثنائية الطارئة السادسة،

واذ تؤكد من جديد مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والتزام جميع الدول بالامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة ضد سيادة أي دولة أو سلامتها الاقليمية أو استقلالها السياسي،

واذ تؤكد من جديد كذلك حق جميع الشعوب غير القابل للتصرف في تحديد شكل حكمها واختيار نظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دونما تدخل خارجي أو أعمال هدامة أو قسر أو تقييد من أي نوع كان،

واذ يساورها شديد القلق لاستمرار التدخل الأجنبي المسلح في أفغانستان بما يتنافى مع المبادئ المذكورة أعلاه، وآثاره الخطيرة على السلم والأمن الدوليين،

واذ يساورها بالغ القلق لزيادة تدفق اللاجئين من أفغانستان،

واذ تدرك ادراكا عميقا الحاجة الملحة الى حل سياسي للحالة الخطيرة فيما يتصل بأفغانستان،

واذ تدرك أهمية الجهود المستمرة التي تبذلها منظمة المؤتمر الاسلامي ومبادراتها لايجاد حل سياسي للحالة فيما يتصل بأفغانستان،

١- تكرر القول أن المحافظة على سيادة أفغانستان وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي وعدم انحيازها، ضرورية لايجاد حل سلمي للمشكلة.

٢- تؤكد من جديد حق الشعب الأفغاني في تقرير شكل حكمه واختياره نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دون تدخل خارجي أو أعمال هدامة أو قسر أو تقييد من أي نوع كان.

٣- تدعو الى انسحاب القوات الأجنبية فورا من أفغانستان،

٤- تدعو أيضا جميع الأطراف المعنية الى العمل على ايجاد حل سياسي على وجه الاستعجال، وايجاد الظروف اللازمة التي تمكن اللاجئين الافغان من العودة طوعا الى ديارهم بأمان وكرامة.

٥- تناشد جميع الدول والمنظمات الوطنية والدولية أن تقدم مساعدات الاغاثة الانسانية بغية التخفيف من محنة اللاجئين الأفغان ، وذلك بالتنسيق مع مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين .

٦- تعرب عن تقديرها لجهود الأمين العام في التماس حل للمشكلة، وتأمل في أن يواصل تقديم المساعدة، بما في ذلك تعيين ممثل خاص ، بغية العمل على ايجاد حل سياسي وفقا لأحكام هذا القرار ، واستكشاف امكانية الحصول على ضمانات مناسبة بعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الاستقلال السياسي لجميع الدول المجاورة وضد سياداتها وسلامتها الاقليمية وأمنها ، على أساس من الضمانات المتبادلة وعدم تدخل أي منها بتاتا في الشؤون الداخلية للأخرى والمراعاة الكاملة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

٧- ترجو من الأمين العام أن يبقى الدول الأعضاء ومجلس الأمن على علم ، في حينه ، بالتقدم المحرز في سبيل تنفيذ هذا القرار ، وأن يقدم الى الدول الأعضاء تقريرا عن الحالة في أقرب فرصة مناسبة .

٨- تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والثلاثين البند المعنون " الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين ".